جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

أثر القوى غير الدستورية في توجيه الأنظمة السياسية العربية الجزائر أنموذجاً

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- ماضي يوسف
- بوهالي عامر

إشراف الأستاذ:
-د. نوري النعاس

لجنة المناقشة

-د/أ. رافع أمبارك	رئيسا
-د/أ. نوري النعاس	مقررا
-د/أ. مكاوي نور الدين	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/ESS/M1539041337/M1539036643

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
The People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Ziân Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم : العلوم السياسية

السنة الجامعية 2020/2019

تعهد و إلتزام

أنا الممضي أسفله الطالب: بوهالي عامر

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 109800611000710009 الصادرة بتاريخ :2018-01-17
عن دائرة : الجلفة/الجلفة
التخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية
عنوان مـــذكرة نـــهاية الدراسة : أثر القوى غير الدستورية في توجيه الأنظمة السياسية العربية الجزائر أنموذجاً

أصرح بشرفي أني قمت بإنجاز مذكرة نهاية الدارسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن اي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بسحب الشهادة النهائية

الجلفة في : 11 نوفمبر 2020

التوقيع :

مصادقة البلدية :

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
ونيابة عنه

البصمة :

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
The People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم : العلوم السياسية السنة الجامعية 2020/2019

تعهد و إلتزام

أنا الممضي أسفله الطالب: ماضي يوسف

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 109890637003760007 الصادرة بتاريخ :2018-06-03
عن دائرة : الجلفة/الجلفة
التخصص : دراسات أمنية وإستراتيجية
عنوان مـــذكرة نـــهاية الدراسة : أثر القوى غير الدستورية في توجيه الأنظمة السياسية العربية الجزائر أنموذجاً

أصرح بشرفي أني قمت بإنجاز مذكرة نهاية الدارسة المذكور عنوانها أعلاه بجهدي الشخصي وفقا للمنهجية المتعارف عليها في البحث العلمي وبذلك أتحمل المسؤولية كاملة عن اي مخالفة لقواعد الأمانة العلمية وحقوق الملكية الفكرية وما يترتب عن ذلك من متابعة بما فيها الإجراءات الإدارية المتعلقة بسحب الشهادة النهائية

التوقيع : الجلفة في : 17 أكتوبر 2020

البصمة :

مصادقة البلدية :
عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

من الواجب ان انسب المكتمل من هذا العمل الى استاذي الدكتور نعاس نوري والي ارفقني بتواضع العلماءواخلاق الاصفياء ووجهني بلا تذمر او ضيق طول فترة البحث، واحتفظ لنفسي باي وهن اوخلل فيها العمل المتواضع شكرا جزيلا للاستاذ الدكتور نوري النعاس، وجعل الله جهده في ميزان الحسنات وزاده الله من فضله

الإهداء

اهدي ثمرة عملي إلى:

الى والدي من تكرما بالمحبة عمرا وبالرعاية وانعما علي بالفضل لا يكفيهما ولا يفيهما الف شكر والف صفحة ولا كل الجهد، فلهما ارفع اولا هذا الانجاز المتواضع راجيا من المولى رضاهما.

- الى عبد العزيز بلخادم انسانا طيبا ورجلا مخلصا وسياسيا معتدلا ومسيرا نزيه رغم أهوال العالم وافتراضات البعض وفاءا لنصحه وصدقه.

-الى الصديق عبد اللطيف بن بلخير امتنانا وسعاة بوجوده البهي.

- الى روح الدبلوماسي الانيق طاهر تواتي التي خطفته يد الغدر باكرا، وستظل ذكراه ابد الدهر.

-الى الصديق الصادق الصدوق الاستاذ الجامعي والكاتب الاديب والشاعر الروائي اسماعيل يبرير.

الإهداء

اهدي ثمرة عملي إلى:

-قال رسول الله صلى الله عليه وسلم-

"من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى مصدر الحنان والعطف إلى "أمي" الغالية أدامها الله عز وجل

إلى "أبي" الغالي قرة عيني الذي كان السند القوي في السراء والضراء

- إلى إخوتي وأخواتي ولكل فرد في عائلتي الكبيرة.

- إلى كل أستاذة بجامعة الجلفة.

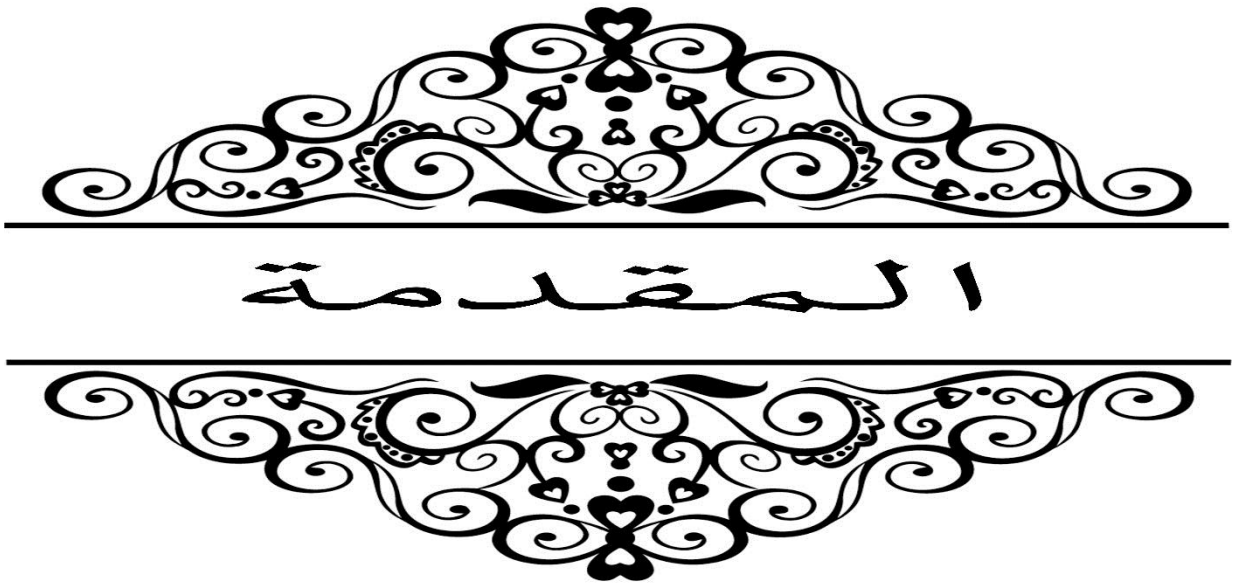
المقدمة

مقدمة:

يقال ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما، ويرى البعض أن العلاقة بين السلطة والمال جريمة كاملة ومكتملة الأركان، فمقابل الثروة تتنازل السلطة عن أعز ما تملكه الأمانة والشرف ويكون الوليد مكروهاً، فإذا أردت إفساد أي مجتمع، فما عليك إلا فتح باب الزواج بين السلطة والمال، أي تسمح لرجل الأعمال أن يكون رجل سياسة: عضواً في البرلمان، أو وزيراً أو رئيس وزراء، أو حتى رئيس دولة، وهنا يشارك رجل الأعمال في صنع القرارات التي تخدم مصالحه أولاً وأخيراً.

وقديماً كان رجال الأعمال يخسرون المنافسة في مواجهة الشخصيات القومية المعروفة بحسها وولائها وانتمائها للشعب والوطن، وقديماً أيضاً كان رجال الأعمال يهتمون بأعمالهم وتجارتهم فقط، وكانت السياسة من نصيب أهلها، لكن الصورة تغيرت، وأصبحت السلطة هدفاً وأمنية، وحلماً لرجال الأعمال، ففي غياب الضمير، يسلك رجال الأعمال مسالك عدة للسيطرة على السلطة، منها البقاء خارج دائرة السلطة، والعمل على اختطاف رجال السياسة، بهدف تحويل مؤسسات الدولة إلى مناطق نفوذ، وبالتالي إحكام القبضة على السياسيين، وتحويلهم إلى أدوات لتحقيق مصالحهم التي غالباً ما تكون مصالح فاسدة، ولو لم تكن كذلك، ما كان شيء يضطرهم إلى التحايل، واستمالة السياسيين مقابل مبالغ أو نسب محدودة. ومن هذه المسالك أيضاً مزاحمة رموز الحكم على مقاعدهم، ومن ثم التحول إلى وزراء أو مسؤولين كبار، وهذه الطريقة يراها البعض أقل كلفة من الوجود خارج دائرة السلطة، حيث يصبح الراشي والمرتشي شخصاً واحداً، والقاعدة أن رجال الأعمال لا يعطون شيئاً من دون مقابل، فالمال يشتري النفوذ والفعل، والمحصلة هي المردود المالي الكبير من الصفقات الأكثر ربحاً، والتي يكون وراءها رجال السياسة بشكل مباشر أو غير مباشر.

اهمية الدراسة:

لقد برز موضوع القوى غير الدستورية في الاونة الاخيرة بصفة كبيرة في الساحة السياسية الجزائرية وخصوصا مع الاحداث التي جرت وشكل الموضوع اهمية كبيرة مما استدعى دراسته ومعرفة من هي القوى غير الدستورية .

مبررات اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع القوى غير الدستورية معضلة هذا القرن وفي هذا الموضوع حاولنا احداث تمكين معرفي حول القوى القوى غير الدستورية في الجزائر وقد شغلت هذه المسألة حيزا واسعا لدى المفكرين وعلماء الإدارة والسياسية والاقتصاد وهذا لما له تأثير على هذه المجالات.

1- مبررات ذاتية:

- الرغبة في فهم حقيقة القوى غير الدستورية نظريا وتطبيقيا.

- رغبتنا في تناول هذا الموضوع نظرا لانه يدخل ضمن حقل السياسات الدولية، ومحاولة التعمق فيه بغية دراسات جامعية أخرى.

2-مبررات موضوعية

- ندرة البحوث التي تتناول موضع القوى غير الدستورية.
- بروز موضوع القوى غير الدستورية على الساحة السياسية .

حدود الدراسة:

-**الحدودالمكانية:** تشمل هذه الدراسة دولة العربية عموما والدولة الجزائرية خصوصا.

-**الحدود الزمانية** :منذ استقلال الدول العربية وقيام الحكومات.

إشكالية الموضوع :

من البديهي أن لكل دراسة علمية مشكلة بحثية، وهذا بهدف تحليل وتفسير هذه الدراسة، ومن ثم معرفة أسبابها وأثارها وبالنظر إلى ما تقدم تتبلور لدنيا الإشكالية التالية:

- ما هي القوى غير الدستورية؟

- ما هو أثر القوى غير الدستورية في توجيه الأنظمة السياسية العربية وخاصة الجزائر؟

منهجية الدراسة:

تفرض معالجة الموضوع اعتماد مجموعة من المناهج الأقدر على تفسير الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه، وفي هذا الإطار وقع اختيارنا على المناهج التالية:

1-المنهج التاريخي: يتيح توظيف المنهج التاريخي للباحث إيجاد طريقة يسمح بتوصيف الظواهر الماضية والوقوف على الظروف التاريخية المصاحبة لنشأتها والتطورات التي لحقتها.

من خلال المنهج التاريخي يسعى الباحث إلى رصد أهم الظروف والتطورات المصاحبة لنشأة

2-**المنهج الوصفي:** يسمح هذا المنهج بجمع المعطيات والحقائق العلمية بهدف تحليلها وتصنيفها وإبراز خصائصها الجوهرية.

ولقد تم توظيف المنهج الوصفي في سياق الحديث عن ماهية القوى غير الدستورية وإبراز دورها في توجيه السياسيات.

3-المنهج المقارن: تعد المقارنة بالنسبة للعلوم السياسية ركيزة أساسية في البحث العلمي ذلك أن العقل الإنساني بتعبير ألكسيس دوتوكفيل لا يمكن أن يعمل إلا من خلال القيام بعمليات مقارنة، وقد تم توظيف المنهج المقارن من خلال مقارنة السياسيات العربية وطرق قيام وعمل الحكومات.

خطة الدراسة:

بالاضافة الى المقدمة التي تحتوي على اهمية الدراسة وتتضمن المشكلة و الخاتمة التي تعرض النتائج التي خلصت اليها الدراسة، تحتوي الدراسة على ثلاث فصول.

الفصل الاول: تناولنا فيه تعريف الدولة العميقة او القوى غير الدستورية وادواتها، اما الفصل الثاني فتناولنا فيه طبيعة السلطة وتطور الابنية في الدول العربية وخصائص الانظمة العربية، اما الفصل الثالث فسلطنا الضوء على ظهور القوى غير الدستورية وكيف توجه السياسة الجزائرية واثرها على الجزائر.

وفيي الاخير تناولنا في الخاتمة اهم النتائج المتوصل اليها.

الفصل التمهيدي

المبحث الاول: ماهية الدولة العميقة

المطلب الأول: تعريف الدولة العميقة

الأوليغاركية Oligarchy الأوليغارشية أو حكم الأقليّة أو الدولة العميقة أو القوى غير الدستورية وهو المصطلح الذي ولد في رحم الأزمة الجزائرية، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.

وكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية ὀλιγαρχία :أوليغارخيا. وغالباً ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية يسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لأخر.

وعُرِّفَتْ الأوليغارشية في القاموس السياسي الفرنسي على أنَّها: "النظام السياسي الذي تكون فيه معظم القوى في أيدي عدد قليل من الأفراد، كبعض العائلات أو جزء صغير من السكان، وعادة ما تكون الطبقة الاجتماعية أو الطائفة، تكون مصدر قوتهم الثروة، التقاليد، القوة العسكرية، القسوة.. إلخ[1]."

كما عرَّفَتْ **موسوعة لاروس Larousse encyclopédique** – الفرنسية الأوليغارشية على أنَّها: "النظام السياسي في السلطة التي ينتمي إليها عدد قليل من الأفراد تشكل إما النخبة المثقفة (الأرستقراطية) أو الأقليَّة المالكة (النخبة الثرية)، وكلاهما يتم الخلط بينهما في كثير من الأحيان."[2]

وقد عُرِّفَتْ صحيفة **دونت الفرنسية journal dunet** – الأوليغارشية بأنَّها: "النظام السياسي الذي يمارس السلطة من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد؛ هذا شكل من أشكال الحكم يقوم على مبدأ أن جزءاً فقط من المواطنين لديه المهارات والمعارف اللازمة لإدارة بلد: هو الطبقة الحاكمة[3]."

وعرّف **القاموس البريطاني** الأوليغارشية بأنها: "شكل من أشكال الحكم التي تناط من خلاله جميع السلطات في عدد قليل من الأشخاص أو في الطبقة المسيطرة أو في زمرة معينة[4]."

---

[1] عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، بيروت لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م، ص 12.

[2] الشيخ عمران حسين: محاضرة بجامعة تاناقا الدولية في كوالالمبور، ماليزيا، 2011م، ص 08.

[3] أحمد ولد دادة وآخرون ،الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2002.

[4] بوتومور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1972م، ص 25.

وفي معجم **أكسفورد Oxford** – البريطاني الأوليغارشية عرفها بأنَّها: "مجموعة قليلة من الناس تحكم دولة أو منظمة[1]."

ويعتبر **أفلاطون** أوَّل مفكِّر سياسي في تقسيمه إلى أنواع الحكومات محدداً أنماطها وسماتها، حيث الجمهورية المثالية، الديمقراطية، الأوليغارشية والتي تعني حكم القلة، وهي امتداد للحكم الارستقراطي، وذلك في كتابه الجمهورية.

لكنه عاد وقسمها تقسيما أنضج وأوضح هو من ستة أنواع: منها ثلاثة تتقيد وتحترم القانون وثلاثة لا تلتزم بالقانون ومنها حكم الأوليغاركية.

وجاء **أرسطو** من بعده وقدم مزيداً من التفاصيل لمواصفات حكم القلة فقال: أنَّها تشترط نصاباً مالياً معيناً في الذي يتمتع بصفة المواطن. وأضاف **أرسطو** أن نوع الحكم يتوقف على الثروة والملكية، ويتوقف مدى اتساع الحكومة الأوليغاركية على مدى اتساع طبقة أصحاب الأملاك. وبهذا يكون **أرسطو** قد مهّد لاستخدام هذا المصطلح كمرادف لحكم الأثرياء أو البلوتوقراطية، إلا أن الأوليغاركية مسخ للأرستقراطية.

والأوليغاركية لا تعني دائماً حكم القلة الأثرياء، وإنما هي مصطلح أوسع يشمل أيضاً أي ميزة أخرى غير الثراء.

وفي رأي أرسطو أنَّ الأوليغاركية تنتهي دائماً بحكم الطغيان وتصبح مشكلتها الرئيسية هي الاستئثار بالسلطة. ويستخدم هذا التعبير في العصر الحديث لوصف الحكومات التي تعتمد على نفوذ أجنبي، أو التي ليس لها رصيد جماهيري بحيث تعتمد على دوائر التأثير في السلطة مثل رجال المال أو الصناعة[2].

وقد جاء في المعجم الوسيط: إن مصطلح "أوليغارشية" يشير إلى "نظام سياسي تتولى السلطة فيه فئة قليلة من ذوي النفوذ والمال". ويعرّف قاموس "مريام ويبستر" الأوليغارشية بأنها الحكومة التي يتولى قيادتها فئة صغيرة من الناس، خصوصًا لأغراض أنانية وفاسدة.

وجاء في تعريف **باريتو Pareto** – للاوليغارشية بأنَّها حكم الأقلية الذين حصلوا على أعلى الدرجات في مبارة الحياة.

[1] جبار علاوي: الاتصال السياسي، عمان، الأردن، دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015م، ص 36.

[2] إياد ضاري محمد الجبوري: إدارة الأزمات الدولية، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 11.

كما أنَّ النخبة السياسية أقليّة حاكمة لكن ليس كل أقلية حاكمة نخبة سياسية أو تخضع في تحليها لنظرية النخبة، فقد تكون هذه الأقلية حكماً استبدادياً أو قلة عسكرية تسيطر على مقاليد الأمور.

ويرى جبار علاوي الأوليغارشية أنَّها شكل من الحكومات مؤسس على التعداد، حيث الأغنياء يقودون، والفقراء ليس لديهم حصة من السلطة، ومن ثم فالحكم يمارس من قبل الأشخاص الأكثر غنى، والذين سيحكمون بشكل طبيعي من أجل استخدام السلطة لزيادة غناهم بشكل أكبر[1].

فالأوليغارشية لا تستطيع أن تكون نظاما أو شكلا جيدا للحكم لأنها تهدد بإنهاء وحدة المجتمع وبإمكانية الحفاظ عليها.

ومن ثم فالثقافة الأوليغارشية هي ثقافة فوقية، تقوم على تنحية الهويات الجوهرية لمجموعات من الناس، وإعلاء هويات أخرى للقيام بوظيفة واحدة تتمثل في خدمة الفئة الأوليغارشية الصغيرة.

ولكي تحافظ هذه السلطة الأوليغارشية على وجودها وديمومتها، فإنها تظل معنية بتشويه الهويات واختزالها وتهميشها وتنمية بعضها، بما يخدم أكبر قدر ممكن من التصادم التحتي في المجتمع، أي بعيداً عن السلطة الفوقية، فتنشأ الصراعات الطائفية.

ويقول الكاتب **أمارتيا صن Amartya Sen** – إنَّ التحريض على العنف يحدث بفرض هويات مفردة انعزالية وعدوانية، يناصرها ويؤيدها محترفون بارعون لإرهاب أناس بسطاء وساذجين[2].

ومن السمات الرئيسية للدولة العميقة:

1-**الغموض والسرية:** فمعظم التعريفات أقرت أنهما سمتان رئيستان للدولة العميقة، فهي غير موجودة بشكل علني مرئي كالحكومة الرسمية لكن ما تقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجه.

2-كيان غير قانوني: فهي تعمل خارج إطار القانون كما أن ممارساتها تخرق القانون والدستور بشكل واضح من لها خلال عمليات التزوير والفساد والاغتيالات للمعارضين لها. كما أنها لا تخضع للمحاسبة أمام القانون على فعالها لما لها من نفوذ قوي يمكنها من حماية نفسها.

[1] فواز طرابلسي: الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان، دار الساقي، ط 1، بيروت، 2015، ص 16.

[2] أمارتيا صن: الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة، الكويت، يونيو 2008، ص 60.

3-حماية وتحقيق مصالحها: فالهدف من هذه التحالفات هو حماية مصالحها الذاتية حتى وان تعارضت مع الصالح العام.

4-تشابك المصالح: لأن ضمان استمرار هذه الدولة يكون في تنظيمها الشبكي، بمعنى اعتماد كل طرف على الآخر في تحقيق المصلحة الذاتية دون تعارض أو تناقض في المصالح، وبالتالي تكون مسؤولية الحفاظ على الكيان وحماية أفراد الشبكة هي مسؤولية جماعية، وأحيانا يتم دعم هذه الآلية بعلاقات زواج ومصاهرة بين أعضاء تلك التحالفات.

5-تحالف واسع النطاق: هذه التحالفات غير موجودة فقط في الجهاز البيروقراطي للدولة كما يعتقد الكثيرين، تتسع لتشمل بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة والقضاء والإعلام بالإضافة إلى البيروقراطيين، كما أن هذه التحالفات لا تنشأ فقط داخل المؤسسات الرسمية للدولة، فقد تنشأ من عناصر أهلية وغير رسمية وغير دستورية ولكنها تبسط نفوذها وتتغلغل داخل المؤسسات الرسمية، هذه العناصر قد تكون أفراد، أو كيانات تقليدية (قبيلة، طائفة، أصحاب ديانة، عرق معين رجال أعمال، منظمي المجتمع المدني، الأحزاب ... إلخ) [1].

6- ازدواجية العمق: ونعني بذلك العمق الزمني، وعمق (قوة) التحالف. أما العمق الزمني فيشير إلى أن هذه التحالفات السرية تعمل على إبقاء الوضع الملائم لها ومصالحها أطول فترة ممكنة وتسعى جاهدةً لردع أي محاولة من شأنها تغيير هذا الوضع وهو ما يفسر عدم وجود تغيير فعلي في الديمقراطيات الفتية، فكل ما يتم من إجراءات لتحقيق الديمقراطية يكون شكلي وذلك بسبب وجود الدولة الغير الدستورية التي تفشت في كافة أرجاء الدولة وأحكمت قبضتها جيداً على كل مؤسساتها لفترة طويلة من الزمن بشكل جعلها تنجح في إفشال التغيير، وهو ما يحدث بوضوح في بعض الدول الأفريقية التي تستمر فيها القوى غير الدستورية لفترات طويلة في الحكم .

والمعنى الثاني للعمق :هو عمق التحالفات وصلابتها وقوتها، فهذه التحالفات تتغلغل في كافة مؤسسات وقطاعات الدولة بشكل رأسي وأفقي. كما أنه كلما استمر تطابق المصالح بينهما ازدت صلابة وعمق التحالفات، ولتحقيق ذلك تستخدم أدوات ووسائل وألاعيب (نسب، مصاهرة، ش اركات تجارية، الخ) حتى

[1] نيقولو ميكافيلي: مطارحات ميكافيلي، تعريب خيري حماد، ط 1، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1982، ص 33.

تتحكم في مفاصل الدولة. بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح.

المطلب الثاني: أدوات الدولة العميقة:

تستخدم الدولة الغير الدستورية أدوات متعددة منها: تدخل رجال الاعمال في الاقتصاد والجهاز الإداري والتنفيذي للدولة وذلك من خلال امتلاكها للشركات الاستثمارية والتي تتمكن من خلالها من التأثير على السوق، وكذا إشرافها على المشروعات الاقتصادية وبذلك تصبح لاعب أساسي في الحياة الاقتصادية، أضف إلى ذلك سيطرتها على الجهاز الإداري ومعظم المؤسسات الحيوية، فنفوذهم يمكنهم من اختراق الجهاز الإداري وتحقيق أهدافهم، وبذلك تتمكن من حماية مصالح الدولة العميقة كما حدث في الاتحاد السوفيتي سابقاً.

ولا يمكن في هذا السياق، النظر إلى تدخل الجيش المصري في المشاريع الاقتصادية الكبيرة بعد 30 جويلية 2013 على أنه من بين أدوات الدولة العميقة، لسبب بسيط، وهو أن الدولة الرسمية القائمة كلفت الجيش بأداة هذا الدور، لمجابهة الدولة العميقة في مصر. ومع ذلك، فإن هناك خطورة من استمرار هذا الدور في المستقبل، لأنه يخلق مع الوقت ظروفاً مواتية لتحالفات جديدة تزيد من قوة الدولة العميقة. خاصة إذا وضعنا في الاعتبار العلاقة العكسية التي تربط الدولة القائمة بالدولة العميقة السابق ذكرها.

كما أن البيروقراطية أداة أخرى تستخدمها الدولة العميقة وذلك من خلال التمسك بأنماط وقواعد الإدارة وعدم تغييرها، فالبيروقراطيون هنا يمثلون قوة منظمة تقود المقاومة السلبية لأي برامج أو سياسات تضعها القيادة السياسية، مخالفة لمصالحهم. بالإضافة إلى التحكم في الاقتصاد خاصة من قبل رجال الأعمال والشركات الخاصة فتلجأ الدولة العميقة إلى امتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الأسواق من خلال التحكم في العرض والطلب وذلك من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل ما أو بآخر ببقاء النظام العام على ما هو عليه[1].

وفي بعض الأحيان تلجأ الدولة العميقة إلى استخدام أدوات أُخرى مثل العنف قمع المعارضة واغتيالهم أحياناً، كماُ يعد المال الأداة الأكثر فعالية في يد الدولة العميقة والتي تتمكن من خلاله من تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها.

[1] مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط2، 1958، ص 33.

الفصل الأول

المبحث الأول:طبيعة السلطة وتطور الابنية الدستورية:

المطلب الأول: طبيعة السلطة ومصادر شرعيتها:

يرتبط موضوع الدستور وأدبياته في تحديد الحقوق والواجبات، وعلاقة الأفراد فيما بينهم، وعلاقة الحاكم بالمحكوم بموضوع رئيس في دراسة الأنظمة السياسية وهو موضوع السلطة.

يعتبر مفهوم وموضوع السلطة السياسية أحد أهم وأبرز المواضيع التي شكلت محور اهتمام علم السياسة، إلى درجة أن اعتبر عند كثير من الباحثين أنه علم السلطة[1]، ويرتبط مفهوم السلطة بمفهوم النظام السياسي وتصنيفاته، حيث اهتم عديد الفلاسفة والمفكرون السياسيون منذ العصر اليوناني بتصنيف أنظمة الحكم والمقارنة بينها اعتمادا على معياري: عدد المشاركين في الحكم، والغاية من ممارسة السلطة. وابتداء من القرن التاسع عشر ظهرت معايير أخرى للتصنيف ومنها أساسا "مصدر شرعية السلطة"، وعلى هذا الأساس ميز عالم الاجتماعي الألماني " ماكس فيبر" Max Webber بين ثلاثة أنماط للسلطة طبقاً لمصدر شرعيتها (أساس ممارسة السلطة) وهي:

-**نمط السلطة التقليدية:Traditional** وميز فيه "فيبر" بين ثلاثة أنماط فرعية وهي: [2]

-النمط الأبوي البطرياركي .Patriarchal

- نمط علاقة الرئيس . الأتباع PatrimonialRule.

- النمط الإقطاعي التقليدي.

وتعتمد شرعية السلطة في النمط التقليدي على الاعتقاد بقدسية الأعراف والتقاليد والعادات المتوارثة، وتكون للقائد أو الحاكم سلطة مطلقة مستبدة، ويدين له أعضاء المجتمع بالخضوع والولاء.

- **نمط السلطة الكاريزمية Charismatic:** والتي ترتبط بزعيم أو ببطل تاريخي يتمتع بخصال وفضائل شخصية قوية، وارتبط هذا النمط في المجتمعات القديمة بأبطال الحروب والسحرة والكهنة والحكماء، وارتبط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيون ذوي الشخصيات القوية القادرين على التأثير المباشر في الجماهير (جمال عبد الناصر في مصر ،"نهرو" في الهند ،"ديغول" في فرنسا، و"كينيدي" في أمريكا)،

[1] – ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 21.

[2] –تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة بيروت، 2010، ص 13.

ويكون أساس شرعية السلطة هنا مرتبطا بشخص القائد، حيث لا يعتمد على قواعد قانونية أو أعراف أو تقاليد، بل على قدرته على التأثير العاطفي في الجماهير ما يجعلها تتبعه بحماس.[1]

· **نمط السلطة القانونية العقلانية Ligal Rational**: ويرتبط بالدول الغربية الحديثة التي تتم فيها ممارسة السلطة من منطلق قانوني، وفي ظل قوانين واضحة تحدد اختصاصات الحاكم وعلاقته بالمواطنين، وحقوق وواجبات كل طرف، ومنه أن هذا النمط يرتبط بالشرعية الدستورية القانونية.[2]

وعليه، فإن موضوع السلطة مرتبط أساسا بالنظام السياسي وبالحكم، فهي في طبيعتها تعبر عن علاقة قوة بين إرادات مختلفة وقائمة على أساسين هما: نمط القدرة (القوة)، وحق الممارسة أو حق ممارسة القيادة أو حق امتلاك هاته السلطة، وذلك باعتبار أن السلطة هي المصدر الوحيد والفعال للنظام. ومنه فهي تطرح مسألة من يحق له الحكم وعلى أي أساس يتم ذلك. فالحديث عن السلطة السياسية في أي نظام سياسي مرتبط أساسا بالسيطرة وأساسها، أي مدى شرعية ومشروعية هذا النظام أو هاته السلطة، ومعالجة أساسها ومبرر حكمها والخضوع لها من طرف المواطنين، فمجال السلطة السياسية لا يماثل أي نوع من السلطات الأخرى كسلطة الزوج في الأسرة أو سلطة السيد على الخدم، أو سلطة الحاكم على العبد، فمجالها واسع جدا، وقدراتها ملزمة لتأكيد الامتثال أو الطاعة إلى مدى بعيد جدا، بحيث تجعل الدولة قادرة على صناعة القوانين الملزمة للجميع.[3]

ويعتبر مفهوم وموضوع الشرعية موضوعا فقهيا وفكريا واسعا، إلا أنه يتعلق بالدرجة الأولى وأساسا بحق الحكم أو حق ممارسة السلطة ومطابقتها للقانون وامتثالها له، فقد أكد "لويس كيرمون" L. Kermon على أن " مبدأ الشرعية يكمن في امتثال حكومة دولة ما للقيم التي يرتكز إليها النظام الذي تضمن عمله وسيرورته"، كما تتعدى مقاربة السلطة السياسية ومطابقتها للقانون إلى مدى فعاليتها ومقبوليتها، أي درجة مشروعيتها. [4]

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، الكتاب الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ط.2، 2006، ص 92.

[2] – خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2004، ص 36.

[3] حسن نافعة، مقدمة في علم السياسة: الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ج.1، 2002/2001، ص 71.

[4] – علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000، ص 72.

إن الحديث في موضوع السلطة في أنظمة الحكم العربية هو من التعقيد والاتساع بالشكل الذي يجعله بحثا في حد ذاته، ويرجع هذا إلى خصوصيتها وطبيعتها المعقدة ومصادر شرعيتها المختلفة والمتغيرة، فطبيعة السلطة في العالم العربي، على غرار دول العالم الثالث، هي سلطة تقليدية استبدادية لم تستطع تحقيق المؤسسية والدستورية في أنظمتها، نتيجة طبيعة الممارسة السياسية التقليدية فيها القائمة على بنى القرابة والعصبية، أما ما يظهر منها على أساس أنه حديث فهو مظهر حداثي صوريا فقط.[1]

ومنه، يمكن التمييز بين نمطين أو مجالين متقاربين إلى حد بعيد من السلطة في الوطن العربي: نمط تقليدي، ونمط حديث صوريا (ظاهريا).

أ. **النمط التقليدي:** على الرغم من مظاهر الحداثة والتحديث التي طرأت على مختلف البنى الاقتصادية والاجتماعية الخدماتية وطرق الحياة في البلدان العربية، خاصة في البلدان النفطية منها كدول الخليج مثلا، إلا أن البنى السياسية والسلطة فيها لا تزال تقليدية في نمطها وطبيعتها وتفكيرها، وهو الأمر الذي يعبر عن فجوة كبيرة بين الحداثة الظاهرية والتقليدية والتأخر في نمط السلطة السياسية بصفة عامة.

وتظهر تقليدية السلطة السياسية في قسم كبير من البلدان العربية من خلال إعادة إنتاج النظام لنفسه، وأسسه القائمة على أسس قبلية وعصبية أو عشائرية أو طائفية، وقد انعكس هذا سلبا على مستوى المشاركة السياسية والتمثيل السياسي فيها، والحياة السياسية عامة. وإن كانت بعض الدول كلبنان والأردن والكويت تعرف إلى حد ما هيكلا سياسيا يمتزج بين الحداثة والتقليدية، فإن بعض الدول الأخرى تفتقر إلى الهيكل السياسي الحديث، فلا يقوم فيها إلا على أساس الموروث السياسي التقليدي كباقي دول الخليج العربي.[2]

ب. **النمط الحديث صوريا:** وهو النمط الذي تشهده غالبية الدول العربية من خلال احتوائها على مظاهر الحداثة السياسية كالدستور ووجود برلمان منتخب، وتعددية سياسية .... ومختلف عناصر وأسس الحياة السياسية الحديثة المعاصرة، إلا أن الإشكال يكمن في مدى تفعيل وفاعلية هاته المؤسسات، ونمط العلاقات الدائرة داخلها والتي تربطها بعضها ببعض، إذ أنها بقيت شكلية لتزيين المشهد السياسي والمظهر الخارجي، وتغليف مظاهر الإقصاء والقمع، وانعدام الشرعية لسلطة سياسية تقليدية في جوهرها استبدادية

[1] صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب القاهرة: مكتبة مدبولي، ط.2، 1993، ص 19.

[2] برهان غليون ،المحنة العربية: الدولة ضد الأمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.3، 2003، ص 14.

في طبيعتها، تقوم على أسس عصبية قبلية، ويظهر هذا في أغلب الدول التي تحظى بنوع من التقدم السياسي كمصر والجزائر وسورية والمغرب وتونس ...[1]

وتعود تقليدية السلطة والممارسة السياسية عامة في البلدان العربية إلى طبيعة وأسس شرعيتها، فشرعية السلطة فيها تقليدية رغم اختلافها، إذ يمثل الدين مصدرا أساسيا من مصادر الشرعية والتشريع فيها كما تنص دساتيرها، إلا أن بعضا منها حافظ على مصدر شرعيتها الدينية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية التي يمثل الدين فيها مصدرا رئيسيا لشرعية السلطة، كون أن المؤسسة والنخبة الدينية كانت عضوا مؤسسا في إقامة الدولة والمحافظة عليها.

في حين حاولت بعض الأنظمة الأخرى بناء شرعية عقلانية قانونية دستورية، بينما عمل البعض الآخر منها على التوفيق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية كالمملكة المغربية والمملكة الأردنية الهاشمية، وأخيراً فقد استند البعض منها على شرعية ثورية قائمة على أساس الأيديولوجيا والقيادة الكاريزمية في ظل نظام الحزب الواحد، والملاحظ كذلك هو أن بعض النخب قد جربت أكثر من مصدر لشرعيتها وانتقلت بينها في مراحل متتالية بعد استقلالها دون الاستقرار على مصدر واحد منها، كما هو حال الجزائر ومصر.[2]

وقضية الحال هنا ليست في مصدر شرعية السلطة بقدر ما تتمثل في مدى شرعيته وتحقيقه للمطالب الاجتماعية والتنمية والديمقراطية، فالأنظمة السياسية العربية لا هي تقليدية بالمعنى التراثي القديم، ولا هي أنظمة حديثة بالمعنى المعاصر، فالدولة العربية وعلى سنوات استقلالها لم تصل ولم تتمكن من القضاء على البناء التقليدي (السلبي) في المجتمع، ولم تفلح في بناء وتطوير نمط علاقات اجتماعية بديلة للتكوينات ونمط العلاقات التقليدية.[3] فقد ظلت خليطا تقليديا حداثيا، الأمر الذي أحدث وعمق الفجوة بين المجتمع والدولة، وجعل الفرد العربي يعيش في ظل نمط علاقات غير واضحة المعالم والأسس والاتجاهات، إضافة إلى فشل هاته الأنظمة في تحقيق التنمية التي وعدت بها، واعتبرت نفسها كفيلة بها ما جعل شرعيتها ومشروعيتها على المحك خاصة في فترة الثمانينيات.

---

[1] – عطاء محمد صالح، فوزي أحمد تميم، النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ج.1، 1988، ص 33.

[2] مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة: ،2006، ص 52.

[3] – ناجي علوش، الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت، ص 28.

وتجلت مظاهر عدم الشرعية هاته في حدوث عديد الاضطرابات السياسية والاجتماعية، والتي اتخذ بعضها شكل محاولات الانقلاب على غرار ما حدث في المملكة المغربية في مطلع السبعينيات، وكذا ظهور وتصاعد قوى سياسية معارضة تمثلت أغلبها في حركات إسلامية راديكالية كالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، والجبهة الديمقراطية الليبية، وحركة تحرير ليبيا.[1] واتخذ بعضها الآخر شكل حركات احتجاجية وانتفاضات شعبية مطالبة بالتغيير.

فقد أدى احتكار النخب السياسية العربية للفضاء السياسي معتمدة على أجهزة أمنية وأخرى بيروقراطية قوية إلى فشل على جميع الأصعدة، وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، فأزمة الشرعية التي عانت ولا تزال تعاني منها أنظمة الحكم العربية هي انعكاس للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتردي الذي صنعته أنظمة عشائرية احتكارية إقصائية واستبدادية متعدد الأيديولوجيات.[2]

ومختلفة الرؤى، جاءت أغلبها بانقلابات، أي سلطة الأمر الواقع، وبغض النظر عن الانتخابات التي أجرتها هاته الأنظمة فقد بقيت فاقدة للشرعية لأنها لم تتأسس على الحق، بل على منطق القوة في ظل منطق البقاء الذي حكمها، ونظرتها للحكم على أنه غنيمة، وفي أجهزة الدولة أداة لممارسة التسلط والإكراه وليس وسائل لتحقيق الأمن والرفاه.[3] هذا ما جعلها تواجه أزمات داخلية وضغوط خارجية مطلع تسعينيات القرن الماضي من أجل إحداث تغيير، فكان لزاما عليها التوجه نحو عملية إصلاح أنظمتها والتحول الديمقراطي، هاته العمليات التي كان لها طابع ونمط خاص .

[1] – مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي... ثورات لم تكتمل بعد، مكتبة مدبولي، القاهرة،2013، ص 41.

[2] – نيفين عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية القاهرة، بجامعة القاهرة ، 1993 ، ص 38.

[3] – نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993، ص 72.

المطلب الثاني: تطور الأبنية المؤسسية والدستورية في الدول العربية:

يمكن القول بعد تقصي تاريخ الدولة العربية أن عملية نشأتها طبعتها ازدواجية، بين الجذور التاريخية للدولة العربية واقتباس معايير الدولة الحديثة في الغرب، أي مزاوجة التطور الطبيعي لإرث الدولة السلطانية المستبدة القائمة على القهر والطاعة واستبداد الحاكم من جهة، واستعارة بعض القواعد والترتيبات والرموز من نمط الدولة الحديثة في الغرب، فعند الاستقلال السياسي كان في أغلب البلدان العربية جهاز إداري، والذي اعتبر كنواة مؤسسية لبناء الدولة الوطنية بعد ذلك، رغم ما كان يحمله من ازدواجية (تقليدية. حديثة). فظلت الدولة العربية تعاني من تجاذب البعد التاريخي ومتطلبات التطور الحديث حالها حال المواطن العربي، ما أثر على طبيعة بنيتها القانونية والدستورية والمؤسساتية، وبناء الدولة عامة، وبالتالي عملية التحول والتطور، فقد ظلت تعيش فترات من التحول والانتقال الذي لا ينتهي.[1]

الوضع الدستوري في المنطقة العربية خاص خصوصية الوضع العربي عامة، إذ يلاحظ عليه تشابه وتمايز في نفس الوقت، ولتبيين ذلك يمكن مناقشة الموضوع من خلال النقاط التالية:

أ. تاريخ إصدار الدستور:

وهنا يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات وهي:

1. **دول عرفت الدستور قبل الخضوع للاستعمار الغربي** كمصر وسوريا، ففي مصر مثلا تم إصدار أول دستور ديمقراطي في الدول العربية (لائحة 1882م) وبتأييد من الجيش بزعامة أحمد عرابي في عهد الخديوي توفيق، إلا أنه لم يطبق إلا لبضعة أشهر فقط. وفي سوريا عقد المؤتمر السوري العام (يعتبر بمثابة المجلس النيابي) لوضع دستور للبلاد، وتمكن من إعلان استقلال المملكة العربية السورية (وتضم سوريا وشرق الأردن ولبنان وفلسطين) عن الدولة العثمانية سنة 1924م، وإعلان دستور شبه إتحادي يجري على كافة أراضيها، لكنه سرعان ما تفككت الدولة السورية بانتداب بريطانيا لفلسطين وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان.

2. **دول عرفت أول دستور لها أثناء الاستعمار** ومنها العراق ولبنان والأردن.

3. **دول عرفت الدستور بعد الاستقلال:** وهي المجموعة الأكبر من الدول العربية وتضم كل من المغرب والجزائر واليمن والكويت والبحرين ...إلخ والتي تأثر فيها التطور الدستوري بطبيعة الخبرة

[1] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص 44.

الاستعمارية، وطريقة الحصول على الاستقلال مثلما تأثرت الحياة والتطور السياسي فيها عامة. وهذا ما ظهر في أغلبية دساتيرها، خاصة الدستور الجزائري والدستور المغربي حيث استلهما روح دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة.[1]

ب. طريقة إصدار الدساتير: يمكن التمييز كذلك بين التجارب الدستورية العربية من خلال طريقة إصدار الدستور، والتمييز هنا بين ثلاث مجموعات رئيسة هي:

1. دول أصدرت دساتيرها بموجب منحة من الحاكم وإرادته: ومنه يبقى الدستور تابعا للحاكم ويخضع لسلطته متى أراد إلغاؤه أو تعديله، ومن أمثلة ذلك الدستور العراقي الذي صدر الذي صدر بمنحة من مجلس قيادة الثورة عام 1980م والدستور السعودي والعماني الذين صدرا بمرسومين ملكي وسلطاني.

2. دول تصدر دساتيرها بطريقة ديمقراطية: أي تكون هاته الدساتير ثمرةً لجهود جمعية تأسيسية أو لجنة منبثقة من البرلمان، ومن أمثلتها الدستور التونسي لسنة 1959مالذي أعده مجلس تأسيسي منتخب.

3. دول تصدر دساتيرها بالمزاوجة بين الطريقتين السابقتين: أي أن الدستور فيها ينبع من لجنة معينة بواسطة القيادة السياسية، ثم يعرض لاحقا على الشعب للاستفتاء، ومن أمثلة هذا الدستوران اليمني 1990م، والدستور الموريتاني لسنة 1991م.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، ص 52.

المبحث الثاني: الخبرة الدستورية للبلدان العربية:

المطلب الاول: اقسام الدستور في الدول العربية:

تنقسم الأنظمة السياسية العربية من حيث خبرتها الدستورية كذلك إلى ثلاثة أقسام:

أ. **دول ليس لها دستور:** وقد انحصرت في ليبيا في عهد الزعيم معمر القذافي بعد أن تم إلغاء آخر دستور ملكي (دستور 1963م) في عام 1969م، واستبداله بإعلان دستوري مؤقت يظل ساري المفعول إلى غاية إصدار الدستور الدائم، وقد كانت السودان آخر دولة عربية تنظم إلى مجموعة النظم الدستورية العربية سنة 1997م.

ب. **دول لديها دستور (دستورية):** وهي الصفة الغالبة لجل الأنظمة العربية على اختلاف أنواعها وأشكالها (ملكية، جمهورية...)، وقد كانت كل من السعودية 1992م، وسلطنة عمان 1996م، والسودان 1997م، آخر ثلاث دول تنظم إلى القافلة الدستورية العربية.

ولكن نقطة الإشكال في وضع النظم السياسية العربية لا تتمثل في وجود الدستور من عدمه، بل في مدى تفعيل وتطبيق الدستور على أرض الواقع السياسي، ومدى احترامه واحترام الحريات والمبادئ المعلنة فيه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى هو تفصيل الدساتير العربية على مقاس السلطة، وتغييرها وتعديلها كذلك كلما اقتضت الضرورة أو رؤية الحاكم ذلك.[1]

ج. **دول تعاني ازدواجية دستورية: وتعنى** الازدواجية الدستورية وجود وثائق قانونية أخرى تنازع وتنافس الدساتير قوتها القانونية، ويعد لبنان نموذجا واضحا للازدواجية الدستورية، فإلى جانب الدستور اللبناني هناك ميثاق وطني يعد مرجعاً أساسيا لتوزيع مختلف المناصب السيادية تم إصداره سنة 1943م من طرف كل من بشارة الخوري (مسيحي ماروني)، ورياض الصلح (مسلم سني)، ويقوم هذا الميثاق على المعيار الطائفي في توزيع مناصب الدولة العليا. فأقر الميثاق أن يكون رئيس الدولة مسيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا، ونائب رئيس الوزراء من الروم الأرثوذكس، ولا يزال هذا الميثاق يحكم الحياة السياسية اللبنانية رغم تغير التوازنات السياسية والطائفية في لبنان كماً وكيفاً.

---

[1] جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط.7، 2001، ص 77.

كما عرفت الجزائر كذلك ازدواجية دستورية وقانونية في الفترة الممتدة بين 1976م و1989م، فقبل دستور 1976م صدر ميثاق وطني في جوان 1976م اعتبر مصدراً أساسيا لسياسة الأمة، ومرجعا أيديولوجيا لمؤسسات الدولة والحزب، وأساس تفسير مواد الدستور وإلزاماته، وعماد الثورة (الزراعية والصناعية والثقافية)، وقد نص هذا الميثاق في تعديله لسنة 1985م على هذا صراحة بقوله: " أن الميثاق يعد بمثابة الوثيقة الأيديولوجية والمرجع الأساسي لبناء المجتمع الجزائري." وزالت هاته الازدواجية مع دستور 1989م.[1]

ومن خلال تقصي الوضع الدستوري في البلدان العربية نخلص إلى أن هناك سمات وصفات مشتركة تجمع بين الدساتير العربية مثلما يجمعها وضع سياسي وقانوني عام، ففيما يخص تحديد الدستور لهوية الدولة، تنص كافة الدساتير العربية . عدا الدستور اللبناني 1926م بأن الإسلام هو دين الدولة، وأنه المصدر الرئيسي للتشريع وعلى الهوية الإسلامية للدولة كما هو حال الدول الخليجية وعلى رأسها السعودية وعمان والبحرين. [2]

كما اقترن تحديد الهوية كذلك بالإشارة إلى مكونها القومي العربية هويةً ولغة، فنجد أغلب الدساتير العربية تنص على رسمية اللغة العربية وعلى الانتماء العربي، ومن أمثلة ذلك الدستور الإماراتي 1971م الذي نص على أن " لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية، وأن شعب الإتحاد هو جزء من الأمة العربية." والدستور الأردني والمصري كذلك. في حين يغلب على دساتير دول المغرب العربي التأكيد على روابطها الإقليمية، فيشير الدستور التونسي مثلا على أن: " الشعب التونسي مصمم على تعلقه بوحدة المغرب العربي الكبير، وعلى انتمائه للأسرة العربية"، بينما أشار الدستور الجزائري إلى روافد ودوائر عديدة للهوية الجزائرية من خلال نصه على أن " الدولة الجزائرية أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية".[3]

أما فيما يخص العلاقة بين السلطات فتشترك الدساتير العربية في فصلها بين السلطات الثلاث، إلا أنها تعبر عن خلل في إدارة وتحديد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بتغليب هذه الأخيرة، وخاصة في مجال صلاحيات رئيس الدولة، وهذا في كافة الدساتير العربية، فمثلا يحق للرئيس العراقي (نظام صدام حسين) التدخل في عمل السلطة التشريعية من خلال ما يمنحه ويخوله له الدستور، وكذا الدستور

---

[1] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2003، ص 20.

[2] سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، جامعة القاهرة: كلية الحقوق ،2007، ص 42.

[3] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر، ص 36.

الجزائري (1996م) الذي يمنح للرئيس الحق في التشريع بأوامر في ظل شُغور المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) أو بين دورتي انعقاده العاديتين، وفي حالات الاستثناء.[1] وتبدو هاته الهيمنة أكثر في النظم الملكية كالأردن أين يسمو الملك فوق كل مساءلة، ويتمتع بصلاحيات كبيرة في التشريع وإرجاء انتخاب البرلمان وحله، وتعيين أعضاء مجلس الأعيان ومساءلتهم ...إلخ، كما في مختلف الملكيات كسلطنة عمان.[2]

أما فيما يخص تحديد حقوق المواطنين وحرياتهم، فكافة الدساتير العربية تنص على مبدأ المساواة بين المواطنين وبين الجنسين في الحقوق والواجبات، ومبدأ التساوي أو المساواة أمام القانون، لكن الواقع يكشف عن فجوة كبيرة بين ما هو معلن، وما هو موجود على أرض الواقع والممارسة، ففي كثير من الأحيان يظهر التمييز بين بعض الفئات الاجتماعية والأقليات.

وعامة يمكن القول بأن الدساتير العربية، ورغم تعديلاتها المتعددة والمتتالية في إطار محاكاتها للدساتير الأوربية والغربية إلا أنها لم ترق، ولم تعبر عن تطلعات المواطن العربي إلى الحرية والديمقراطية والمساواة، فقد كانت وظلت (الدساتير) تعبر عن توجه عام أو توجه خاص للنخبة الحاكمة، يزول دستورها بزوالها ليأتي دستور جديد مع نخبة حاكمة جديدة تضع أو تعدل الدستور السابق حسب توجهاتها ورؤيتها، في إطار ما أصبح يميز الدساتير العربية بظاهرة " الدساتير على المقاس". وعليه يمكن القول بأن الدساتير العربية كانت ولا تزال . في إطار التناقض الموجود بين ما هو معلن وممارسات الأنظمة . وسائل للتضليل.[3]

في ظل الانتقائية التي تتميز بها هاته الأنظمة، وسعيها لحماية نفسها بدل حماية الأفراد والحقوق والحريات، وهذا ما حل دون تحقيق تقدم وتطور دستوري حقيقي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 37.

[2] – صالح السنوسي، إشكالية المجتمع المدني العربي: العصبة والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ،2012، ص 43.

[3] عاصم الدسوقي، عـوامل الوحدة والتفكك العربي: إطار عام، مؤسسة ابن خلدون طباعة للنشر. والتوزيع، القاهرة ،2001، ص 61.

المطلب الثاني: خصائص الأنظمة العربية:

إن دراسة حركة النظم السياسية العربية تتطلب الوقوف عند مميزات وخصائص هذه النظم وهذا في أبعادها المختلفة سواء كانت سلبية أم إيجابية، وهذا بهدف توضيح طبيعة هذه النظم وطرق عملها وتعاملها مع التحولات والتغيرات العالمية وحقوق أفرزت قيم وأفكار أصبحت رائدة في المجال العالمي أهمها الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق وهذه هي أبعاد فكر العولمة الذي يعبر عن عملية مركبة لها أهدافها الاقتصادية والاتصالية والسياسية والثقافية.[1]

1-الخصائص السلبية:

لقد تعددت الخصائص السلبية في طروحات كثير من المختصين الذين حاولوا جمع هذه العوامل مستدلين من خلالها على واقع معين معيش تحياه هذه النظم. من بين هذه الطروحات ذلك الذي يعتبر بأن النظم السياسية العربية جميعها محافظة بوجه عام، والدليل في ذلك أنه على الرغم من النصوص القانونية والدستورية فإن هذه الأنظمة لا تسمح بتغيير قمة النظام ولا هيكله الأساسي وذلك استجابة للرأي العام أو بطريقة دورية سياسية طبيعية، فإما أن تكون بالوفاة الطبيعية أو الاغتيال أو الانقلابات، وهذا باستثناء تجربة الجزائر سنة1989. في هذا الإطار يرى الدكتور محمود المجذوب أن السلطة التنفيذية في الأنظمة العربية هي أقوى السلطات، ومن ثم نجد أن الحزب الذي تسانده السلطة هو أقوى الأحزاب، حتى وإن لم يكن له نصيب من التأثير الجماهيري أو الفاعلية على الساحة السياسية، وعليه فإن الدكتور محمود مجذوب يذهب إلى أنه لا توجد حياة حزبية ذات تأثير في أنظمة الحكم العربية، وهذا بغض النظر عن النصوص الدستورية.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن عملية اتخاذ القرار وتركيز السلطة في النظم السياسية العربية تكون بيد حاكم وجماعة صغيرة من المريدين والتابعين وخاصة أصحاب المال، إذ أن القيادة هي التي تقرر الشكل الذي تراه مناسبا لمشاركة بقية المواطنين في الحياة السياسية، وليس أمام الشعب سوى قبول القرارات السياسية الملهمة.

---

[1] عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،2001، ص 94.

[2] – عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005، ص 42.

من السلبيات الأخرى التي تعتبر من مميزات النظم السياسية العربية أن هناك توجه في هذه الأنظمة على عدم احترام حقوق الإنسان، وهذا بدوره يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن عددا من الرؤساء يرى أن الديمقراطية بما تعنيه من انتخابات وبرلمانات نيابية تعرقل التنمية وتحول دون السير بها أو تطبيق الخطط الإصلاحية.[1]

إن هذا التجاوز لحقوق الإنسان لا يتطابق مع التوجهات الدستورية الكبيرة المنصوص عليها في مجال الحريات وحقوق الإنسان، إذ أن أغلب الدساتير العربية نجدها نصت صراحة على هذه الحقوق، إلا أنها لم تؤد إلى إشاعة مناخ وفلسفة التعددية السياسية في المجتمع إما لوجود نصوص دستورية أخرى تحظر إنشاء أحزاب سياسية غير الحزب الرسمي أو تعلي من شأن الحزب الرسمي على باقي الأحزاب الأخرى، وإما لإحالة الدستور إلى التشريع العادي ليقيد هذه الحقوق والحريات أو ليصادرها نهائيا من خلال وسائل شيطانية معروفة في هذا السياق.

يتأكد هذا الطرح من خلال متابعة النصوص الدستورية لبعض الدول والنظم العربية فيما يتعلق بالحريات. فالدساتير الأردنية (في المادة 15) والبحرينية (في المادة 23) والتونسية (في المادة الثامنة) تكفل حرية الرأي، إلا أنه يجعل ممارستها في حدود القانون وهذا تقييد من الناحية العملية.[2]

إذ يمنع العمل السياسي في إطار تعددي في بعض الدول، ويقيد الإعلام في البعض الآخر. في المقابل لهذا نجد أن الدستور السوري لم ينص على حرية الرأي نهائيا وإنما اكتفى فقط بالنص على حرية التعبير مع اشتراطه أن يصب استعمالها في إطار ضمان سلامة النظام الوطني والقومي والنظام الاشتراكي. ويذهب الدستور العراقي أبعد من هذا من خلال اشتراطه الانسجام مع خط النظام.

أما فيما يتعلق بالتعدد السياسي وحق الأفراد في تكوين الجمعيات بمختلف أنواعها، فإننا نجد تباينا في بعض الأحيان رغم توفر شرط القيد الضمني والفرعي.

---

[1] – عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، الكتاب الأول، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط.2، 2006، ص 53.

[2] سالي سالم، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة: ،2011، ص 129.

ففي الأردن مثلا تنص المادة 16من الدستوري الحالي على حق التعدد السياسي، في حين أن الأمر في الإمارات يختلف، إذ رغم النص على الحق في تكوين الجمعيات، إلا أنه لم يرد أي تفصيل تشريعي آخر عن الأحزاب السياسية والنقابات، وبقي هذا النص الدستوري معلقا دون تطبيق.[1]

وفي البحرين نص الدستور على حرية تكوين الجمعيات والنقابات، إلا أنه لم يشر صراحة إلى حرية تكوين الأحزاب السياسية. وفي المقابل لهذا نجد الدستور المصري نص صراحة على حرية التعدد السياسي إلا أنه وضع قيودا شديدة على التكوين والوظيفة والتوجه السياسي، وجعل تأسيسها هنا بموافقة لجنة الأحزاب التي تشكل غالبية عضويتها من أعضاء الحزب الحاكم.

من خلال هذه المتابعة الميدانية يمكن إبداء ملاحظة جوهرية مفادها أن المشرع العربي ينظر بحذر شديد إلى مبدأ التعددية السياسية، ففي الوقت الذي يحظره صراحة في عدد من الدساتير (سوريا، الصومال)، يتغافل عنه في دساتير أخرى (قطر، البحرين)، ويفرغه من كل مضمون بطرق مختلفة في عدد كبير من الدول التي تتبنى التعددية. وهذا التوجه الظاهري في هذه الدول هدفه إبراء ذمة المشرع والنظام أمام الرأي العام العالمي والمجتمع الدولي[2].

إن انتهاك حقوق الإنسان في الدساتير العربية رغم بعض التحولات الإيجابية له من الناحية التجريبية والعملية الكثير من الأدلة بالإضافة إلى الاعتبارات السالفة الذكر، فبعد أن كانت خمسة دول عربية لا تأخذ بمواثيق دستورية مكتوبة، تقلص الأمر في الوقت الحالي إلى دولة واحدة هي ليبيا.

بالإضافة إلى هذا فإن ثلاثة أقطار أخرى التي لها دساتير مكتوبة قامت بتعطيلها كليا أو جزئيا، وهي السودان والكويت والبحرين. وفرضت عشرة دول منها قوانين الطوارئ أو نظم الأحكام العرفية لسنوات طويلة، حتى غدت هذه القوانين في بعض الدول بمثابة دستور ثان، وهذه الأقطار هي مصر وسوريا والأردن والعراق والكويت والبحرين والصومال وموريتانيا والجزائر والسودان. ولم تسجل حالة واحدة تم فيها إلغاء حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، أو جرى فيها إعادة تفعيل الضمانات الدستورية.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، الكتاب الأول، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط.2، 2006، ص 73.

[2] علي أومليلي، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص 89.

وهذا ما جعل عدد لا بأس به من الدول العربية لا توقع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى غاية الآن، وهي دول مجلس التعاون الخليجي السنة، ولم تنضم جيبوتي وموريتانيا إلى الإعلان العالمي إلا سنة 1990.[1]

وهذا بعد الضغط عليها بسحب المساعدات الاقتصادية التي كانت تمنح لها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية. إذن فإن الخاصية التي يمكن استنتاجها من خلال كل ما تقدم أن عدم الاهتمام بحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية أثر على ظهور مؤسسات قوية، و فاعلة و قد أوضحت بعض التقارير العالمية و العربية هذا الأمر بإحصائيات رسمية، ففي 22ماي 1991نشرت إحدى هيئات الأمم المتحدة تقريرا لأحد خبراتها هو "تشارلز نيز" يصنف دول العالم طبقا لموقعها من قائمة مختارة من الحقوق و الحريات الأساسية في إطار ما يسمى "دليل حقوق الإنسان في العالم" و قد احتكم إلى أربعين مؤشر لقياس الحرية، و رتبت الدراسة الدول في ثلاثة مجموعات، أولها الدول المتقدمة في هذا المجال، و ثانيها الدول المتوسطة، وثالثها الدول المتأخرة، وشملت تطبيقات جدول الحريات ثمانية و ثمانين دولة من دول العالم من بينها تسعة أقطار عربية. ومما يؤسف له أن واحد من الأقطار العربية لم يندرج في المجوعة المتقدمة وظهر اسما قطرين عربيين في المجموعة الثانية، واحتلت الأقطار العربية السبعة المتبقية مجموعة المؤخرة ليشغل اثنان منهما مؤخرة المجموعة.

وتدعم هذا الطرح أكثر بالدراسة التي صدرت عن مؤسسة " بيومPioom" و الخاصة بالاثنتي عشرة دولة الأسو أداء في مجال حقوق الإنسان في العالم، وقد صنفت ثلاثة من الدول العربية في هذه الخانة. وبنفس السياق كانت التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي تعكس سنويا الواقع المؤلم لحقوق الإنسان في النظم السياسية العربية، فهناك حسبها انتهاك متواصل للحق في الحياة جراء النزاعات السياسية والاقتصادية والثقافية[2].

يتبين أن المواطن يعيش تحت وطأة القهر، ولا يطمئن إلى وجود نفسه، فضلا عن حقوقه وحرياته وهذا رغم إقرار الدساتير العربية بمبدأ المساواة أمام القانون، والحق في التعدد السياسي والثقافي على النحو المشار إليه سابقا وهذا يعود إلى سببين رئيسيين:

---

[1] علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 71.

[2] لاري دايموند، مصادر الديمقراطية: ثقافة الجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت،1994، ص 91.

1-تصطدم هذه الضمانات والحقوق المنصوص عليها دستوريا بكثير من العوائق التي تعترضها، فمعظم الدساتير العربية يحيل تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة إلى القوانين وبعضها يتضمن استدراكات على النصوص وشروط سياسية تطيح بالضمانات التي سبق أن أقرتها[1].

2-يلاحظ أن أمر تداول السلطة في معظم النظم العربية محتكر بيد فئة حاكمة تتداول بطرق مختلفة، لا تعطي فرصة جدية للاتجاهات المعارضة كي تبرز. إن هذه الخاصية لها انعكاس كبير على أداء الوظيفة التشريعية، إذ يجعل من إمكانية وجود معارضة قوية في المجالس التشريعية أمرا نادرا، وحتى وإن وجدت فإن ثقلها قليل وذلك بحكم عدد ممثليها في المجالس التشريعية.

من السلبيات الأخرى المميزة للنظم السياسية العربية، مجموعة من الأزمات جمعها الدكتور عمر هاشم ربيع ولخصها في ستة أزمات أثرت على بناء هذه النظم وتطورها وهي:

1-أزمة هوية: و هي ترتبط بتعريف المواطن لهويته، و هي تعني التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل في إطار واحد.

2-أزمة بناء الأمة: وهي مرتبطة بالأولى وتتعلق بعدم مطابقة الحدود الجغرافية للدولة بالحدود الجغرافية للأمة.

3-أزمة شرعية: وهي تتعلق بعدم تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي القائم، ومن ثم عدم خضوعهم له طواعية لاعتقادهم أنه لا يحقق أهدافهم وتوقعاتهم، فهي نوع من "الفراغ التبريري" في ممارسة القيادة السياسية القائمة للسلطة السياسية على المحكومين. ومن أمثلتها ومظاهرها لجوء العديد من النظم السياسية إلى الشرعية الثورية لتبرير هيمنتها وبقائها في الحكم، عوضا عن الشرعية القانونية أو الدستورية.

4-أزمة مشاركة: وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة شرعية وتتعلق بعدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع لتداول السلطة على كافة المستويات القيادية.

5-أزمة تكامل: وتتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتماءات المنطقية والجهوية والطائفية تسمو على الانتماء للدولة القائمة.

[1] علي خليفة الكواري، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مرجع سابق، ص 73.

6-أزمة توزيع: وتتعلق بعدم مساواة وعدالة في توزيع الموارد الإجمالية، حيث تظهر القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تنال الأغلبية الجزء الأصغر والأقل منها[1].

إن هذه الأزمات أيضا أثرت في عدم ظهور برلمانات متميزة وقوية، لأن ظاهرة الانتماءات الجهوية والطائفية، وعدم الثقة، وانتشار الفقر، وانعدام العدل وهشاشة الممارسة السياسية كلها عوامل لا تساعد على إبراز دور حقيقي وفعال للمؤسسة النيابية في العالم العربي. ويذهب المفكر السياسي علي الدين هلال إلى التأكيد على سلبيات النظم السياسية العربية من خلال تركيزه على وجود عوامل مشتركة أثرت سلبا عليها هي الخبرة الاستعمارية، و تعني تأثر هذه الدول بعوامل الاستعمار الذي خضعت له مهما كان شكله، يضاف إلى ذلك التبعية التي ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية، ومحدودية الموارد، وهنا ليس المقصود انعدام الموارد وإنما محدودية القدرة على توظيفها، يضاف إلى هذا المعاناة من مشكلات المرحلة الانتقالية و أزماتها المتعددة ويذهب الدكتور السيد ياسين أبعد من هذا في عرضه و تحليله للنظم السياسية العربية، إذ يرى أن هناك ثلاثة نماذج للنظم العربية في صورتها الراهنة:

- الأول نموذج الاستبداد الواضح أيا كانت مصادر شرعيته سواء كانت التقاليد أو الشخصية الملهمة أو الانقلاب الثوري.

- الثاني نموذج التعددية السياسية المقيدة وفيه تظهر التعددية ولكن هي مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.

- الثالث نموذج الحكم الذي ينهض على أساس الديمقراطية ولكن في يد فئة قليلة تتحكم في كل شيء.[2]

رغم هذا التصور وهذه الأدلة إلا أن هناك مفكرين آخرين حاولوا تصنيف هذه النظم تصنيفا مغايرا للتصنيف السابق، وهذا من خلال التركيز على إيجابية هذه النظم وعلى قدرتها التامة والمطلقة للتحول الإيجابي.

---

[1] – متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002، ص 121.

[2] مجموعة من الباحثين، آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية، دار المستقبل العربي، القاهرة،1991، ص 77.

2- الخصائص الإيجابية:

لقد عدد الكثير من المفكرين التوجه الإيجابي للنظم السياسية العربية، مستدلين في تحليلهم على تجارب من الواقع المعيش. من بين هذه المميزات التي كانت محل إجماع، التبني والأخذ بالديمقراطية كأساس عام للعمل. فالمفكر العربي برهان غليون يرى بأن المجتمعات العربية جميعها على المستوى نفسه من التقدم على طريق التعددية. فمنها من تبنى حسبه دائما عمليا ومثالها الجزائر، ومنها من تحاول أن تطبق التعددية مع بعض التضييق على الحريات العامة، ومثالها تونس والأردن ومصر والمغرب واليمن، ومنها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج فقط إلى إجراءات وقائية مسبقة حتى لا تتحول إلى وسيلة لنقل السلطة إلى فرقاء آخرين، مثل الكويت، وربما دول الخليج الأخرى والسودان والصومال.[1]

لقد حدثت تحولات عميقة في كثير من الدول العربية بما فيها مجموعة دول الخليج. فالسعودية أصدرت نظامها الداخلي الذي حمل كثير من الإيجابيات، إذ لأول مرة في تاريخها أشار هذا النظام الأساسي إلى مجلس الشورى. ورغم تعيين أعضاءه إلا أن هذا الإجراء يعتبر خطوة في إطار إصلاح سياسي إضافي مرتقب. وفي سلطنة عمان بدأت سنة 1991تجربة مجلس الشورى، وكأن اختيار أعضائه من كبار رجال القبائل، ثم تدريجيا أدخل نوع من الانتخابات الذي كان محدودا، لكن فكرة حق الانتخاب غير معروفة في هذه المنطقة من العالم، رغم إدخال المرأة لأول مرة في مجلس شورى. في قطر أيضا، أنشئ مجلس شورى، وأدخلت المرأة أيضا فيه، والكويت تشهد على نفس المنوال تغييرات بالغة الأهمية في إطار ظروفها، فثمة مجلس أمة قوي هناك، ولديه القدرة على مواجهة الحكومة، وهذا رغم أن هذا المجلس لا توجد فيه أحزاب بالمعنى المعروف في بلاد أخرى، إنما فيه تيارات سياسية، وهذا المجلس تاريخيا له تقاليد ديمقراطية قوية.

وثمة مجموعة أخرى من البلاد مثل مصر، لبنان، الجزائر، المغرب توجد فيها حياة حزبية مكنت من ظهور مجالس تشريعية متعددة الاتجاهات السياسية.

إذن فإن المجتمعات العربية ليست مغلقة على البرنامج الديمقراطي، أي على المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، أكثر من غيرها من الدول النامية، وأن المسيرة التعددية ليست غائبة كليا ولا مهددة وإنما هي بطيئة ومتأخرة بالمقارنة مع بعض الدول الأسيوية والأمريكية اللاتينية والأوربية.

[1] – منير الحمش، الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص 31.

من الخصائص الإيجابية للنظم السياسية العربية أيضا التنوع في مصادر الفكر السياسي الذي يفترض أن يكون مصدر ثراء ومرجعية فكرية لهذه الأنظمة، فهناك الفكر السياسي الإسلامي الذي تضمن تحديدا واضحا لطبيعة السلطة السياسية، فقد بين أسس ممارستها تاركا تحديد شكل النظام السياسي للمجتمع الإسلامي وفقا لظروف الزمان والمكان. وذلك انطلاقا من تصوره لوظيفة الدولة.[1]

وهناك الفكر السياسي الليبرالي الذي تبلور من خلال الأفكار السياسية التي قدمها المفكرون والفلاسفة في المجتمعات الغربية، وبخاصة تلك التي ترتبط بالتيار الفكري الذي برز مع عصر النهضة وركز على الفرد وقدراته العقلية التي واجه بها الطبيعة وسخرها لخدمة أهدافه.

وثالثا هناك الفكر الاشتراكي الذي تبناه عدد كبير من الأنظمة العربية، وما زالت تأثيراته على البنية السياسية والهيكلية مستمرة في البعض منها.

هذه المصادر الفكرية تجلت في شكل أنساق إيديولوجية رسمية ومستوردة، إذ فشل بعضها على المستوى الدولي إلى انهيار عربيا، وبالتالي سقوط خلفيتها النظرية على المجالس التشريعية. ويتجه مفكر آخر هو الفرنسي كلود فاتان إلى تأكيد إيجابية التحول في النظم السياسية العربية، وهذا من خلال تأكيده أن هناك محاولات كثيرة في هذه النظم لإقامة الحجة على وجود ممارسات اجتماعية وسياسية ليست شديدة الاختلاف عن نظيرتها في أوربا وأمريكا الشمالية. ولها نماذجها الفاعلة بما يسوغ المقارنة الديمقراطية بالمقاييس العالمية، ولقد أثبتت حسب فاتان كل من الديمقراطية بالمقاييس العالمية، ولقد أثبتت حسب فاتان ان كل من الجزائر ومصر أن الليبرالية ليس لها فقط جانبها الاقتصادي الذي يقوم على السماح لأصحاب المشروعات الخاصة بالقيام بالمزيد من المبادرات ولكن لها كذلك جانبها السياسي الذي يقوم على إتاحة قدر أكبر من حرية التعددية القانونية مثل ما هو عليه الحال في مصر.

والواقعية مثل ما هو في الجزائر، وتقوم التجربة المغربية بدورها شاهدا على إمكانية اقتران النظام الملكي بالممارسات البرلمانية والمشاركة السياسية. بل أن ليبيا التي توجه لها انتقادات شديدة تقدم نموذجا هاما ويكاد يكون فريدا من نوعه للجان الشعبية التي تعبر عن القناعة بالديمقراطية المباشرة.[2]

[1] – محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 52.

[2] محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 58.

من إيجابيات الأنظمة السياسية العربية أيضا الاهتمام بالعملية الانتخابية، والسعي على أن تكون في موعدها المحدد بغض النظر عن طبيعة ومميزات هذه العملية.

ورغم التأكيد على وجود تحولات ديمقراطية في هذه البلدان إلا أن الممارسة السياسية ما زالت مقيدة، بمعنى أن تشكيل الأحزاب السياسية مرتبط ببعض القيود مثل ما جاء في القانون العضوي للأحزاب السياسية في الجزائر بعد المصادقة على دستور 1996، وهذا أثر على العملية الانتخابية بصفة عامة. فمن خلال تحليل الانتخابات التشريعية في الأنظمة العربية يمكن إبداء بعض الملاحظات:

1-دور الحزب الكبير، أو هيمنة الحزب الكبير، ففي مصر في انتخابات 1995حاز الحزب الوطني وهو أكبر حزب على 94 % من إجمالي عدد المقاعد، وقبل ذلك حصلت المعارضة على أقل نصيب لها فمنذ بداية الخبرة الحزبية عام1977 وفي اليمن حصل حزب المؤتمر الشعبي مرارا على أكبر نتيجة بمقدار 69 % من عدد المقاعد، وفي الجزائر حصل حزب جبهة التحرير الوطني على أكثر من 51 %و هي تشكل الأغلبية المطلقة من عدد المقاعد[1].

2-انتشار ظاهرة ترشح المستقلين، فالأصل في الحياة الحزبية أن الذي يخوض العملية السياسية ينخرط في الأحزاب، وفي بلادنا العربية، هناك ظاهرة أخرى، فعدد المرشحين للانتخابات من غير الأحزاب أو عدد المرشحين المستقلين أكبر من عدد المشرحين الحزبيين في بعض الأحيان. أخيرا وفي خلاصة المبحث يمكن القول إنه مع كثرة سلبيات النظم السياسية العربية، وتجذر فكر الهيمنة والتسلط، الأمر الذي جعل المفكر خلدون النقيب يطلق على فترة 1950-1990تسمية عصر هيمنة العسكر والدول التسلطية. رغم هذه السلبيات العميقة في الأنظمة السياسية العربية، إلا أن الهزات الكثيرة التي عرفها العالم منذ بداية عشرية التسعينيات جعل هذه الأنظمة تسعى إلى التغيير، وتحاول التأقلم مع المستجدات التي فرضها فكر العولمة بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالديمقراطية بكل ما تعنيه من معاني نبيلة كحرية الراي والصحافة والتعددية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان ليست مستحيلة التطبيق في النظم العربية. فليس من الصعب إشراك الأطراف السياسية المعارضة في السلطة، ولا يفرض هذا على الفئات الحاكمة تنازلات كبيرة يستحيل القيام بها. وليس من الصعب أيضا فتح المجال أمام الصحافة لتقول ما تشاء في حدود ضوابط أخلاقية. إن النظم العربية في السنوات الأخيرة لم تعد مغلقة على البرنامج الديمقراطي، أي على المشاركة وحقوق الإنسان، وأن المسيرة التعددية ليست أيضا

[1] نبيلة عبد الحليم كامل، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 82.

غائبة ولا مهددة، بل إن هناك ما يدعونا إلى القول بأن الحقبة المقبلة من التحول السياسي العربي ستبقى من دون شك حقبة التحول نحو التعددية، وهذا رغم المعوقات الكثيرة التي تعترض سرعة التغيير[1].

[1] علي ليلة ،تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الأنجلو مصرية، ص 77.

الفصل الثاني

المبحث الاول: القوى غير الدستورية في الجزائر:

المطلب الاول:ظهور القوى غير الدستورية في الجزائر:

المتابع لمختلف القرارات السياسية الصادرة يرى أن دائرة المشاركين في القرار السياسي ضيقة جدا حيث العدد قليل بالنظر إلى القرارات المصيرية للبلاد ومستقبل شعبه، فلا تسع الجميع من الفعاليات السياسية والشعبية من فضاء يمكن من خلاله المساهمة أو الاستشارة أو المشاركة من اجل أن تصبح احتمال النجاح أكبر من احتمالات الفشل في إصدار القرارات السياسية. كما يلاحظ تغير مستمر في أطراف صنع القرار، مثل الدور المحوري لرئيس الدولة، وتزايد أدوار المحيطين به، ومحدودية دور السلطتين التشريعية والقضائية بالمقارنة مع السلطة التنفيذية، وبروز دور رجال الأعمال، وصعود الحركات الاجتماعية، بالإضافة إلى فاعلين جدد مثل قنوات البث الفضائي[1].

يقول الدكتور خليل حسين في كتابه : صناعة القرار والسياسات العامة " احتكار القرار من قبل فرد أو مجموعة ظاهرة متفشية في اغلب بلدان العالم الثالث، وفي نفس الوقت هي ظاهرة قديمة ممتدة إلى جذور التاريخ، تمسك بها الضعفاء ومارسها أصحاب النفوس المريضة والمستبدة اعتماداً على ما يحملون من أعذار وحجج واهية وعقيمة تصوِّر لهم الأمور عكس ما هو مطلوب ومستحسن، فسمحوا لأنفسهم بتخطّي كل القوانين والأعراف والقيم الاجتماعية، ولم يتركوا لغيرهم إلا الشكليات، والنتيجة أنهم اضروا بأنفسهم قبل غيرهم، فأجسامهم مريضة، وأعمارهم قصيرة، ودولهم ضعيفة وهكذا المرض يسري إلى كل هياكل الدولة ومؤسساتها المختلفة، ولا فرق بين أن يكون المحتكر فرداً أو حزباً أو دائرة معينة من دوائر الدولة.[2]

أما دلائلهم في احتكار القرار:

-يعتقدون أن الآخرين ومهما تكن مستوياتهم ليسوا إلا أدوات منفذة لا يحق لها المشاركة في صناعة القرار ولا حتى الاعتراض عليه.

---

[1] عبد الله الأحمدي، الدستور وحقوق الإنسان وقيم الجمهورية، جريدة الحرية، سلسلة كتب ثقافية، تونس، 2009، ص 21.

[2] العربي صديقي ،إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2010،ص 42.

– يعتقدون أن إشراك الآخرين في صناعة القرار عملية غير مجدية، فكل شخص له نصائحه وآرائه ورغباته التي قد تختلف مع الآخر، ومن الصعب التوفيق بين هذه الآراء، مما يجعل مركز صناعة القرار محلاً للنزاعات والصراعات الشخصية أو الفئوية".

إن لجماعات الضغط المالي دور كبير في توجيه سياسة الدولة وفي الضغط على متخذي القرار وعلى نواب المجلس الشعبي الوطني، فقد يكون لهم دور إيجابي في التعبير عن مصالح ومطالب الجماهير ونيته خدمة العباد وبناء البلاد ويكون زاهدا في مال الغير، كما يمكن أن تتحالف مع السلطة وتتبنى أجنداتها السياسية مقابل تحقيق مطالبها الخاصة.

إن العلاقة التي تربط بين المال وصناعة القرار السياسي في الجزائر علاقة مصالح وفوائد متبادلة وقد تتلون العلاقة بلون العمل المؤسساتي في الدولة. أن رجال المال والأعمال شكلوا شبكة متشابكة لها مصالحها التي تتجاوز الحدود السيادية وأصبحت لهم الكلمة الحاسمة في صناعة القرار السياسي وربطوا علاقات سياسية من اجل تحصين أنفسهم وتعبيد طرق الامتيازات. ومن هذا نستنتج أن المال والسلطة شريكان في صناعة القرار.

يشير الدستور الجزائري في نسخته المعدّلة، إلى أن نظام الحكم في الجزائر رئاسي، إذ تتركّز السلطات الـ 10 الكبرى في التشريع والتعيين بيد الرئيس[1].

لكن معارضين، يقولون إن ما هو معمول به على أرض الواقع لا يلتزم بروح الدستور، فالنظام حسبهم غير واضح المعالم، فمرة هو رئاسي ومرة شبه رئاسي ومرة هو برلماني، أما اقتصاديا فالنظام المُعلن عنه هو الاقتصاد الحر، فيما لا تزال الدولة تتدخل سواء عن طريق سياسة الدعم أو تحديد نسبتها في المشاريع الاقتصادية، ما يحيل إلى أن النظام الاشتراكي لم يغادر البلاد.

يقول عميد كلية العلوم السياسة في ورقلة، البروفيسور بوحنية قوي، إن نظام الحكم في الجزائر رئاسي، لكن بعض المختصين في الدساتير يصنفونه بأنه رئاسوي."

[1] المنصف وناس ، الدولة و المسألة الثقافية في المغرب العربي، سلسلة أفاق مغربية، سراس للنشر، تونس ،1995، ص 42.

ويضيف البروفيسور بوحنية، متحدثا إلى "أصوات مغاربية" بأن تصنيف طبيعة نظام الحكم في خانة "الرئاسوية" يعود إلى حجم صلاحيات رئيس الجمهورية "فالرئيس هو مفتاح قبة النظام السياسي، وما وظيفة الوزير سوى تنفيذ برنامج الرئيس".[1]

اعتبر رابح لونيسي، المحلل السياسي الأستاذ في جامعة وهران في تصريح لـ "اندبندنت عربية" أن "مسألة التجاوز الدستوري هي ظاهرة معروفة في الجزائر، خصوصاً في فترة بوتفليقة، وبتواطؤ الجميع الذين كانوا معه في السلطة"[2]، قائلاً إن "البيان الأخير للدستور هو أكبر خرق له، خصوصاً في ما يتعلق بتمديد عهدة بن صالح، فالمادة 103 لا تمدد لبن صالح في حالة انعدام المرشحين، كما مهدت لذلك الكثير من القنوات الخاصة التابعة للسلطة، على اعتبار أن الدستور لا ينص على حالة انعدام مرشحين، وإنما يسمح له بالتمديد عند وفاة مرشح في حالة الدور الثاني للرئاسيات". وتابع "نعتقد أن هناك محاولة لتحقيق ما أراده بوتفليقة بالتمديد له لسنة واحدة، لكن من دون بوتفليقة المريض، ولكن مع بن صالح الضعيف جداً"، مؤكداً أن "ما يحدث يدل أن القوى غير الدستورية ذاتها التي كانت تختفي وراء بوتفليقة، هي نفسها تقريباً التي تختفي وراء بن صالح اليوم".[3]

شرح، بن فليس، ما الذي كان يقصده بمصطلح «القوى غير الدستورية» الذي تحدث عنه منذ أزيد من ثلاث سنوات، مؤكدا، أنها تتمثل في «القوى التي استعملت ختم الرئيس والرئاسة والمال العام والإعلام الفاسد الذي ساير هذا الفساد»، مشيرا، إلى أن «هذه القوى في أنفاسها الأخيرة»، مبرزا، أنها تتمثل كذلك في «مؤسسات مدنية تابعة للدولة، أنجزت بحكم سيطرة القوى غير الدستورية على القرار السياسي والاقتصادي».
مصطلح «القوى غير الدستورية»، مصطلح ولد من رحم الأزمة في الجزائر، وانتشر بشكل واسع، ورغم أن لا أحد اليوم يمكنه إعطائنا أسماء القوى غير الدستورية، فبين من يصنّفها في الأشخاص التي كانت ضمن محيط

---

[1] مازن حسن ،تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال(القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية RCSS، د.ت.ن، ص 14.

[2] إبراهيم العجلوني، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة، 1999، ص 72.

[3] علي ليلة ،تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني (القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية ، 2012، ص 45.

الرئيس السابق، عبد العزيز بوتفليقة، وبين من يقول أنها تمثّل زمرة الجنرالات التي كانت تسيطر على القرار السياسي[1].

وقال مصطفى بوشاشي، المحامي الجزائري البارز في مجال حقوق الإنسان: «لا نعرف مَن الذي يدير البلاد. من الذي يعين الحكومات والسفراء والوزراء؟ هناك أشخاص يتخذون قرارات في هذا البلد بدون صفة رسمية وبدون مساءلة[2]."

وهو نفس الاتجاه، الذي ذهب نحوه، الخبير في القانون الدستوري، الأستاذ عامر رخيلة، مؤكدا، في اتصال، مع «الجمهورية» أن ما يقصد بالقوى غير دستورية، هو «محيط الرئيس المستقيل، عبد العزيز بوتفليقة، ممن كانوا يمارسون صلاحياته المنصوص عنها في الدستور»، موضحا، أن هم بذلك «يمارسون صلاحيات غير دستورية»، قبل أن يضيف، بأن «القوى غير دستورية تكمن كذلك في القوى المالية في القرار السياسي»، واصفا ذلك بـ «بالتصرف غير الدستوري.«

وجاء موقف، شهاب صديق، متناغماً مع موقف، علي بن فليس رئيس الحكومة السابق ورئيس حزب طلائع الحريات، الذي قال إن «قوى غير دستورية استولت على القرار والحكم في الجزائر، وباتت هي الحاكم الحقيقي.

واعتبر بن فليس أن " أن النظام السياسي الذي عاهدناه منذ عشرين سنة لم يعد قائما؛ فالواقع الجلي هو أن القوى غير الدستورية قد نزعت قناعها وباتت تتصرف بالوجه المكشوف. إن هذا الواقع الذي تم التستر عليه طويلا قد تحول إلى حقيقة وهذه الحقيقة هي أن العقول المدبرة للقوى غير الدستورية قد أخذت بزمام الأمور في رئاسة الجمهورية."

وفي هذا الشأن، ردّ شهاب صديق على سؤال حول ما إذا كانت هذه القوى هي نفسها التي يطلق عليها رئيس الحكومة الأسبق علي بن فليس، اسم «القوى غير الدستورية» بالقول: «هناك قوى تزعجها الأحزاب، هي قوى غير مهيكلة يمكننا تسميتها غير دستورية أو غير منظمة، موجودة في كل مكان وزمان، والجزائر سيرت من

[1] نجيب غلاب ،لاهوت النخب القبلية: تقديس الشيخ ولعن الدولة(بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ،2010، ص 65.

[2]

قبل هذه القوى في العهدة الأخيرة منذ 6 أو 7 سنوات، وتزعجها أحزاب المعارضة لأنها تأخذ منها جزءاً من الحكم».[1]

وتابع: "لما تكلمت عن القوى غير الدستورية في 2014 كان جدار الخوف متينًا وكان جدار الصمت أمتن، في رئاسة الجمهورية كان ذوو القربى يضطلعون بدور العقل المدبر للقوى غير الدستورية، وكانت لهذا العقل المدبر أذرع ضاربة في الحكومة وفي المجلس الوطني الشعبي وفي مجلس الأمة وفي الإعلام وفي القضاء وفي الاقتصاد وفي الفضاء النقابي والجمعوي، لم ينج مفصل من مفاصل الدولة من تغلغل وتجذر القوى غير الدستورية فيه."

ويرى رئيس الحكومة السابق أن" النظام السياسي لم يعد موجودا، وأن القوى غير الدستورية قد أسقطت القناع وتتصرف بصراحة "، مضيفا أن" الحقيقة المخفية منذ زمن طويل أصبحت حقيقة، وهذه الحقيقة هي أن رؤوس التفكير في القوى غير الدستورية هم على رأس رئاسة الجمهورية "، مؤكدا أن" الحكومة غير فعلية، وأن البرلمان جلب كل الأدلة على عدم جدواها وفراغه التام، والمجلس الدستوري اختار بطريقة واضحة لا لبس فيها، خدمة القوى غير الدستورية.

يرفض البعض على غرار المختص في العلوم السياسية محمد هشماوي تصديق "هذه القصة الوهمية". ويؤكد أن "الدولة العميقة عززت أكثر من أي وقت مضى سيطرتها على صلاحيات أخذ القرار والتنفيذ في الدولة". وأضاف المختص أن "هذه الصورة الزائفة حول تدمير الدولة العميقة شكلت أكثر الطرق أمانا للتحضير لمرحلة ما بعد بوتفليقة."
قال علي بن فليس رئيس حزب طلائع الحريات، أن الجزائر عاشت منذ ساعات "تعديا بالقوة على الدستور بالإعلان عن تمديد العهدة الرابعة".

وأوضح بن فليس في أول رد فعل له حول قرارات رئيس الجمهورية، سجله على شريط فيديو، أن تمديد العهدة الرابعة هو "تمديد من قوى غير دستورية التي تبقى مستولية على مركز صنع القرار". وأضاف بن فليس أن

[1] – الطاهر بن جلون ،الشرارة: انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة حسين عمر(المغرب: المركز الثقافي العربي ،2012.

ذلك كان مبرمجا بالخامسة، فتم "التمديد للرابعة بدون ترخيص أو إذن أو موافقة من الشعب"، مؤكدا أن " القوى غير الدستورية تقرر تمديد العهدة الرابعة لرئيس غائب عن صنع القرار والاستيلاء على صلاحياته".

من جهته، أشار محمد هناد إلى أن "العلاقات في مجال الأعمال التي توحّد هؤلاء الرجال هي من تحكم الجزائر اليوم، قبل أي اعتبار آخر."
وبسبب العقود العمومية المثمرة والتدفقات النقدية خارج البلاد والتسهيلات الإدارية، باتت الجزائر من بين أكثر الدول فسادًا في التصنيف العالمي لمنظمة الشفافية الدولية، حيث تحتل المرتبة 105 من جملة 180 دولة إلى جانب كل من مصر وسلفادور. ويبين هذا الأمر أن الجزائر قوى غير دستورية.[1].
من جهة أخرى، كشف شهاب، عن وجود قوى "غير مهيكلة وغير منظمة وغير دستورية"، استولت على مقاليد السلطة في الجزائر في السنوات الست أو السبع الأخيرة، وأن هذه القوى "كان يزعجها عمل الأحزاب موالاة ومعارضة، وعملت على خلق جو خاص بها". وأكد شهاب، أنه لا يمكن بناء ديمقراطية دون أحزاب.

اعتبر محمد جميعي، عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني، أن سعيد بوتفليقة يعتبر الركيزة الأساسية للقوى غير الدستورية، وأن مناضلي وإطارات جبهة التحرير الوطني ومؤسسات الدولة كانوا ضحية لهذه القوى غير الدستورية.

ويؤكد جميعي في حوار مع "TSA" أن هذه "القوى معروفة لدى الجميع"، وأنها تتشكل من "مستشارين في الرئاسة ووزراء اتخذوا القرارات باسم رئاسة الجمهورية"، حيث عملت على تهميش العديد من المسؤولين في جبهة التحرير الوطني وتدخلت في إدارة الحزب وكانت النتيجة هي أن الأفلان أصبحت اليوم هدفًا للكثيرين بمن فيهم مناضلوها.

قال رئيس حزب طلائع الحريات انه "في مواجهة المخاطر الوشيكة التي تفرضها القوى غير الدستورية على كيان الدولة الوطنية، لا يوجد سوى حصن مؤسساتي واحد، وضع نفسه في الخطوط الأمامية، وهي قواتنا المسلحة، المدعَمة والمساندة من طرف الشعب الجزائري نفسه[2]."

---

[1] صامويل هنتنغتون ،الموجة الثالثة و التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة : عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، ط.1، 1993، ص 92.

[2] سعد مظلوم ،الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها، دراسة مقارنة، دار دجلة، عمان، 2009، ص 39.

المطلب الثاني: توجيه القوى غير الدستورية للسياسية الجزائرية:

إن التنظيم السياسي الجزائري قائم على صرح مؤسساتي زائف ومخادع، فهو مبهم وغامض، ولا يخصص أي مجال للمساءلة، والأكثر من ذلك لا توجد أية آليات لتحديد المسؤوليات لمختلف منشطيه. فهو شبيه بشركة مجهولة دون مراجع ومدقق حسابات ودون جمعية عمومية.

السياسة الخارجية للجزائر هي السياسة التي يمليها الأوصياء في الخارج، وصور ذلك كثيرة، كما تمكنا من رؤية ذلك في 2012وفي 2013في ملف شمال مالي. الجزائر بشللها هذا وبعقمها، تعطي كل مؤشرات خسارتها شبه الكاملة لاستقلاليتها، وتبقى إذن دون صوت على الساحة الدولية. وسواء تعلق الأمر بالملف المالي أو حول الأزمة المأساوية السورية، فالدبلوماسية الجزائرية غائبة، في حين أن موقف الجزائر حتى عندما يكون مسموعا فهو لا يزن كثيرا.

الجزائر التي كانت في السابق فاعلا متصرفا على الساحة الدولية، لم يعد لها إلا دورا ثانويا – بما في ذلك محيطها القريب –، كما فقدت تأثيرها والاحترام الذي كانت تحظى به. فوضعها الدولي الحالي يعكس جيدا تداعيات النظام. حتى وإن تجدد بشكل كبير – ف"القدماء" الذين عرفوا حرب التحرير أصبح وجودهم نادرا في مناصب المسؤولية–، فإن نسق السلطة لا يزال يحافظ على نفس التنظيم، وعلى طريقة العميل ذاتها. ويعكس التعديل الحكومي الذي جرى في 11سبتمبر 2013السلم الهرمي السياسي الداخلي، والذي شهد تغييرا في أسماء بعض وزراء وزارات السيادة، وهو تغيير غطت عليه أخبار إعادة هيكلة جهاز المخابرات، أو البوليس السياسي. فالغلق السياسي المحكم للساحة السياسية، والرقابة الدقيقة على الصحافة لا تحمل من "الاستقلالية" إلا الاسم، تسمح بتسيير الرأي العام عن طريق الإشاعة وبالأشارة إلى كباش فداء، بغرض تحويل النظار وإخفاء الذين يتحكمون فعلا في حقيقة السلطة. وفي هذا المضمار، فإن الطرح الخاص بـ "صراع" بين قادة البوليس السياسي والرئيس (أو زمرته) تكرر بنوع مين الإصرار من قبل صحافة مأمورة. وقد كانت الرواية هذه المرة مبسطة جدا، فقد أرجعت للرئيس المتعب جدا جسديا، وإلى محيطه العائلي مسؤولية حالة الانهيار الوشيك للبلد. وحسب هذا السرد دائما، فإن الفساد وفضائح الرشوة هي مين فعل الزميرة الرئاسية فقط، في حين أن جهاز المخابرات الذي يحتكر حب الوطن، يحاول أن يحد من الإهمال واللامبالاة الذين فرضهما المقربون من الرئيس بوتفليقة. لكن، قليل من المراقبين الذين يعرفون جيدا الواقع الجزائري،[1] أعطوا مصداقية لهذه الرواية – وهو ما لم يكن طبعا

[1] أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، 2004، ص 36.

حال العديد من صحفيي الصحافة الفرنسية الذين أخذوا مواقعهم سنة 2013 لمتابعة "الملف الجزائري –، فمن الواضح جدا، أن حقيقة السلطة في الجزائر توجد دائما في قمة الأجهزة الأمنية مديرية الاستعلامات والأمن، وبأقل درجة لدى قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي، والذين يسيطرون سيطرة كاملة ودون أي تقاسم للسلطة على كامل الحياة الوطنية منذ الانقلاب العسكري في 11جانفي1992. [1]

أعطت هذه الأجهزة الدليل على فعاليتها في سحقها للحريات – خاصة على الصعيد النقابي،– وفي نشر الأفات الاجتماعية. لكن وعلى الرغم من الوسائل غير المحدودة، تجد هذه الأجهزة صعوبة واضحة في تحميل مهامها في حماية البلد، كما ظهر ذلك جليا في العمليات الإرهابية التي شهدها الجنوب الجزائري(رغم أن المنطقة معسكرة كثيرا)، واختطاف الديبلوماسيين الجزائريين في غاو في أفريل 2012والعملية المثيرة للجدل في جانفي ،2013والتي استهدفت القاعدة الغازية لتيقنتورين في أقصى الجنوب الشرقي2. سواء أكانت تلاعبات داخلية، أم ضربات ملتوية، فإن هذه الحداث أكدت على انعدام الكفاءة، وغير بعيد من هنا.... فقد أظهرت النتيجة المأساوية لهذه الحادثة الخيرة أن "الاصرار" المزعوم لصحاب القرار في الجزائر ليس سوى خطابا فارغا، موجها لخفاء اللاإنسانية التي تمييز قادة مصالح الاستخبارات، ولإخفاء عجزهم المفضوح. حدود التلاعب والتضليل لكن انتقاد جهاز المخابرات وقادته أمر محرم – طابو –؛ أي خط أحمر لا يمكن لأية وسيلة إعلامية جزائرية أن تتجاوزه دون أن تلقى العقاب.

وهو ما يقوله رغم هذا ومنذ زمن بعيد صوت الشعب، وعدد من الملاحظين السياسيين المستقلين. إن الذين اكتشفوا اليوم أن جهاز المخابرات يراقب الحكم على كل المستويات وفي كامل التراب الوطني، وبأن الرئيس ليس إلا فاعل ثانويا، هم في الحقيقة يرجعون أخيرا إلى مستوى تحليل يعود إلى بداية الانفتاح الديمقراطي، إلى أكثر من عشرين سنة خلت. يعرف القادة الغربيون والفرنسيون على وجه التحديد، وبشكل حميمي مراكز القرار هذه، وهذه الحقيقة، هي ربما من بين الاسرار الفرنسية التي يحتفظ بها بعناية فائقة، بالإضافة طبعا إلى المخزون المادي والعقاري–ثمرة الرشوة –للمسؤولين الجزائريين في الخارج.[2]

في انتظار معرفة ما تخفيه حقيقة شركات الواجهة الموجودة في هونكونغ، وفي سنغافورة، وفي سيول.

---

[1] أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مرجع سابق، ص 40.

[2] أحمد ولد دادة وآخرون ،الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 113.

إن السطوة الشاملة للمخابرات الجزائرية على كل المؤسسات، أفرغت هذه المؤسسات عن الغاية مين وجودها. لذلك فإن الرأي العام غير مخطئ إطلاقا عندما يعطي مصداقية الولوية الميني على السياسي. فمن الواضح في هذا المنطق، أن الخلفة على رأس ميديرية الميخابرات هي أهم بكثير مين خلفة رئيس الدولة، فعهدة الرئيس بوتفليقة تنتهي في ،2014والنقاش حول تميديد محتمل لعهدته لم ينته بعد. في حين أن عهدة قائد المخابرات ليس لها حدودا، إلا حدود البيولوجيا، وحدود ميوازين القوى التي توجد في صالحه مينذ أكثر مين عشريتين مين الزمين .لكن، وبغض النظر عن اختيار الرجال ، وإعادة تنظيم (وإعادة توجيه) مصالح اليمين، فمن الواضح أنه لن يكون هناك أي تطور محتميل مادامت طبيعة الحكم لم تتغير، حكم بوليسي، قاميع للحريات، وغير كفء إطلاقا، ومرتشي بشكل كامل . وبمنطق قميعي بحت، وفي جو الانكار الدائم للحق وللقانون، والهروب للامام، يظهر أن البيروقراطية توجد في ورطة، وفي طريق مسدود، هي المسؤولة عن تنظيميه[1].

وصل الكذب والتضليل لحدوده، فحتى الميستفيدون يستهزئون من خطاب دون أثر ومن مناهج غير فعالة، فقد وصل عقم النظام وعجزه عن تجديد نفسه مستويات خطيرة من التدهور المحتوم، تدهور يهدد استمرارية دولة تم إضعافها كثيرا. غير أن السؤال الذي يطرحه بشكل واضح العديد من الملاحظين هو قدرة النظام على احتواء صدمية جديدة بحجم حادثة تيقنتورين.

خريف الديكتاتورية وبالاضافة للتوازنات السياسية التي تزداد هشاشة، بفعل التفاوتات الجتمياعية السحيقة، والتي تزداد اتساعا على مرأى ومسمع الجميع، ففي هذا البلد الذي يعرف فيه كل شيء، وحيث لا يوجد فيه أي سر، فإن البؤس الميدقع يتعايش مع الترف الكثر أبهة. فلا يمكن لبعض المسكنات من مثل القروض الاستهلكية المنمقة في شكل مساعدات لخلق مؤسسات للشباب البطال، أن تحل كابح اجتمياعي ....فالشعب الجزائري كباقي شعوب الفضاء العربي– السلمي، يتحمل بصعوبة الظروف السياسية والاجتمياعية المفروضة من قبل الدكتاتورية.

لكن الجزائريين يعرفون ثمن الثورة، لقد دفعوا الثمن غاليا في كل المراحل العصيبة من تاريخ الجزائر، كما لاحظ ذلك بحزن عميق حسين آيت أحميد: "الجزائر هي بنك الدم في المغرب الكبير".

---

[1] – آندرو رينولدز وآخرون ،أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،2007، ص 93.

يعرف الرأي العام، أنه في الظروف الحالية، لا يمكن أن يكون هناك "ربيعا عربيا" ممكنا، دون أن يكون متبوعا بانقلب عسكري، مدعم من المستعمر السابق، من قبل الغرب الليبريالي، كما كان حال الجزائر بالأمس، وحال مصر اليوم. أو أن تتم مصادرة وتكسير النتفاضة الشعبية بتدخل عسكري نيوكلونيالي كميا كان المير في ليبيا، أو المتوقع في سوريا[1] .في الجزائر وما عدا السلميين – الذين اظهروا محدوديتهم السياسية بشكل واضح وبطريقة دموية–، فإنه لا يوجد أي تيار سياسي منظم يكون بديل للديكتاتورية البوليسية. فأحزاب اليسار لم تعد موجودة، والذين يدعون انتماءهم لـ"الديمقراطية اللائكية" على الطريقة الغربية الجديدة، ملفوظون دون أي تردد فبعد عشريات من الدكتاتورية، لم يعد هناك في أي مكان أطر مؤسساتية أو نخب قادرة على تأطير غضب الشعوب. وحتى القوى الجديدة التي تبرز من النضال الاجتمياعي والنقابي غالبا ما يتم إغراقها بعناصر من شبه– مجتمع مدني تابع للنظام، أو من قبل أعوان التخريب الليبريالي في الواقع ، ولا يوجد أي طرف له مصلحة في ترقية الديمقراطية في الفضاء العربي السلمين، فلا الليبريالية لها مصلحة في ذلك، لانها تخشى أن يؤدي التعبير الحر للشعوب لتشكيل حاجز أمام حساباتها الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.[2]

نجحت الديكتاتورية الجزائرية بالتأكيد في إيجاد الفراغ وفي إسكات النخب واستبدالها بساحة سياسية وبـ ."مجتمع مدني" ممول وكثير التهريج. فمنذ وفاة الامين العام السبق لحزب جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري في جانفي 2012، لا يكاد يسمع أي صوت معترف به وذا مصداقية[3] . فالبعض حبس نفسه في صمت، وهو يأمل أن يكون موضوع استقطاب من قبل السلطة، والبعض الاخر يائس وصامت وهو مقتنع بعدم جدوى العمل السياسي. وبالنظر لعمر أهم قادة الجزائر– رئيس الدولة ورئيس جهاز المخابرات في 75سنة، ونائب وزير الدفاع قائد الركان عميره يتجاوز 80سنة–، فإن المراحل النهائية للتجديد البيولوجي والتكييف الهيكلي للتنظيم السياسي للبلد، لا يحتملان التأجيل لوقت أطول .

و حسب رأي الكثير من الفقهاء، فإن شيخوخة العديد من القادة تترافق معها المراهقة التي يعرفها التنظيم السياسي والذي يدفع بالبلد نحو الهاوية، فعلى ضوء التهديدات ولعبة الكراسي الموسيقية والتغييرات الزائفة داخل الاجهزة، فإنه من المؤكد أن الامر لا يعدو أن يكون ذرا للرميد في العيون، ولا يهتم بها أي شخص، فالامر

---

[1] برهان غليون ،المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.3، 2003، ص 59.

[2] ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.2، 2004، ص 42.

[3] حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل، مكتبة مدبولي ، القاهرة، 2007، ص 75.

لا يتعلق إلا بتغييرات وهمية ومخادعة، وكما يقال "تعديل في الديكور" وتعيينات ثانوية، لضمان انتقال سلس لورثة متوافقون وذوو ميصداقية. فبالاضافة إلى تميديد آليات نهب اقتصاد البلد، فإن الرهان الرئيسي يكمن في ضمان الافلات من العقاب لرجال يستعدون لترك السلطة، والذين يتحملون بشكل كبير جزءا معتبرا من المسؤولية فيما يخص مقتل ما لا يقل عن 150ألف شخص في "الحرب القذرة"، وحتى تضمين لهم ولعائلتهم المحافظة على الثروات التي تم جميعها بطرق ملتوية.

لذلك كله إذن، فإن عملية التطوير المؤسساتي والتحديث الديميقراطي وإرساء دولة الحق والقانون ليست في جدول العمال، لكن في هذا الانتقال تلعب البيروقراطية ورقة استمرارية وجودها بوضعها البلد كله موضع خطر وأمام كل هذا لا بد من أن نأمل في حدوث تغييرات نوعية لا مفر منها، دون انتظار الانهيار الشاميل للدولة .[1]

وأكد بن فليس في فيديو نشره على صفحته الرسمية "فيسبوك"، أن القوى غير الدستورية استحوذت على 80 في المائة من المشاريع الاقتصادية للدولة، حيث أن 5 إلى 6 أشخاص من أصحاب الشركات، سيطروا على هذه المشاريع.

وأضاف رئيس الحكومة الأسبق:" هذه القوى غير الدستورية استفادت من قروض خاصة بالقطاع العمومي دون تقديم أي ضمانات، كما أنها سيطرت على التجارة الخارجية واحتكرتها لنفسها، حيث قامت بفوترة مزورة من خلال رفع فاتورة الاستيراد بقدر 30 في المائة من مبلغ الاستيراد الإجمالي."

هذا وأشار بن فليس، إلى أن هذه القوى غير الدستورية أحكمت قبضتها على جهاز الجمارك وموظفيه بهدف التحكم في الاستيراد والتجارة الخارجية، كما أنها قيدت الجهاز القضائي لفرض اللاعقاب، موضحا أن هؤلاء الأشخاص عندما لا تناسبهم القوانين يؤثرون على البرلمان لتغييرها من أجل مصالحهم الخاصة.

[1] حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2004، ص 92.

المبحث الثاني: اثر ونتائج القوى الدستورية على السياسة الخارجية

المطلب الاول: أثر القوى غير الدستورية على السياسة الجزائرية:

من بين الأزمات الإقليمية التي بيّنت عيوب صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية وتدخل القوى غير الدستورية، نجد مثلا الأزمة الليبية، في بداية الأزمة كان موقف الجزائر غامضا، وبعد تطورها و إنفجارها الى حرب مسلحة داخلية بين كتائب معمر القذافي وكتائب الثوار، تعالت الأصوات الدولية لإسقاط النظام الليبي، وظهر مطلب التدخل الأجنبي ، وكانت معارضة الجزائر لذلك واضحة ، وأتهمت من أطراف معينة بعدائها ا لإنتفاضة الشعب الليبي و مساندتها للقذافي، ووزير خارجيتها آنذاك "مراد مدلسي" كان دائما يبرر عدم تدخله في الشأن الليبي بحكم وجود ثوابت للدولة الجزائرية تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هكذا بقية السياسة الخارجية الجزائرية رهينة هذه الثوابت الى غاية سقوط النظام الليبي ، ورفع علم الثوار على السفارة الليبية في الجزائر فيما بعد .

وبإعتراف الجزائر بالنظام الليبي الجديد بعد رحيل القذافي، هنا نتسائل لماذا لم تتدخل وزارة " مدلسي" لحل الأزمة الليبية في بدايتها؟ كان بإمكانها التدخل دبلوماسيا لإنقاذ ليبيا من شبح حرب مدمرة وهي أولى بذلك من أية دولة أخرى، وكانت كل المؤشرات آنذاك تدل على حدوث حرب مسلحة، وإذا وقعت حرب وسقط النظام الليبي فإن أوّل المتضررين هي الجزائر بحكم أنّ لها حدود طويلة مع ليبيا، ولكن هل كان صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية على دراية بذلك؟ لا أعتقد بأنّه كان على علم وعلى دراية بالمخاطر الأمنية القادمة إذا سقط النظام في ليبيا وذلك بسب أن القوى غير الدستورية كانت مشغولة بترسيخ أقدامها في النظام الجزائري.[1]

بسقوط النظام سقطت الدولة الليبية و تعرضت الجزائر لإنعكاسات أمنية خطيرة على حدودها الجنوبية الشرقية بفعل تدفّق السلاح على الأراضي الجزائرية ، وكانت حادثة " تقنتورين" في عين أمناس عبّرت بشكل واضح عن خطورة التهديدات الأمنية على البلاد، لولا يقظة أفراد الجيش الوطني الشعبي لكانت كارثة كبيرة على الإقتصاد الجزائري بحكم أنّ الهجوم مسّ قاعدة غازية تأتي بمداخيل هامة على الخزينة العمومية، وهنا يظهر دور الإستشراف في السياسة الخارجية ، لو كان لصانع القرار آنذاك نظرة إستشرافية حول الأزمة

[1] – خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية: التحديات...والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط.2، 2002، ص 63.

الليبية لتدخل في بداية نشوبها دبلوماسيا للتسوية بين الطرفين، ولكن سقط النظام الليبي وظهر نظام جديد والجزائر مازالت تعاني في جنوبها الكبير .

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة في السياسة الخارجية الجزائرية ثابت، ولكن ثبات هذا المبدأ لا يمكن مسايرته في كل الأحوال، فهو غير مرن صلب في محتواه يفتقد لإستراتيجية التكيف مع الظروف المحيطة بالبلاد، من غير المعقول أن تسير سياسة خارجية لدولة مثل الجزائر بمبادئ ثابتة لا تتغير، إذا كانت هذه المبادئ يغيب عنها طابع المرونة والتكيف فالجزائر ليست بحاجة إليها، التكيف والمرونة والتفاعل مع العالم الخارجي ضرورة ملحّة لسياسة هذا البلد الخارجية. تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في بداية الأزمة الليبية دون مراعاة مشاكل و مخاطر الغد ، تسبب في بروز تهديدات أمنية على الحدود مع ليبيا ، هذا دليل واضح على غياب الإستشراف في سياسة الجزائر الخارجية.[1]

في النهاية ، يجب على صنّاع السياسة الخارجية الجزائرية أن يغيروا من آليات تفكيرهم وإشراك أهل الإختصاص لصنع سياسة خارجية متكاملة و تجنب الفردانية في إتخاذ القرارات، على صانع القرار أن يتحلّى بنظرة إستراتيجية وإستشرافية شاملة للأوضاع الدولية ، تمكّنه من لعب دور فاعل داخل المجتمع الدولي ، ويكون على علم بكل معطيات السياسة الخارجية ، وعلى دراية تامة تجاه ما يحدث في محيط دولته ، يجب أن يعلم صانع القرار الجزائري أنّ الإستشراف هام في سياسة بلده الخارجية و يعمل على جعله في خدمة هذه السياسة لتجنب الكثير من الأخطاء التي نراها اليوم.

إن هذا الأمر يرتبط كذلك مباشرة بمواجهة الفساد الذي تضخم في البلاد مؤخرًا، وفي تقرير التنافسية العالمية 2017–2018، احتلت الجزائر المرتبة 92 من بين 137 دولة في مؤشر "المدفوعات غير النظامية والرشاوى"، وهكذا يساهم الفساد في تشويه مناخ الأعمال في البلاد كل مرة وينفر المستثمرين.

لذلك لا بد من تقديم حل سريع لمشكلة حكم الأوليغارشية المالية الفاسدة والتي تعني وجود السلطة السياسية بيد فئة محدودة من رجال الأعمال كما هو سائد في الدول الفاشلة عموماً. وكما يشير المراقبون إلى أن هناك نفوذًا كبيرًا، وشبكة مصالح واسعة أنشأها رجل الأعمال القوي المتنفذ علي حدّاد في عهد الوزير الأول السابق عبد المالك سلّال، في إعادة منه لتشكيل بنية الدولة العميقة وضخ روح شبابية فيها لتستمر أطول مدة ممكنة، وذهب البعض إلى حد وصف هذا النفوذ ب"حكومة الظل الموازية"، ويتذكر الجزائريون كيف أن هذه الحكومة

[1] ستيفن م. ديلو ،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2008، ص 78.

التي يتحكم بها وطاويط الجزائر في الظل، هي السبب في إقالة الرئيس الحالي تبون الذي كانت محاربة الفساد أبرز أولوياته حينما كان وزيراً في وقت سابق، ولعل تداعيات ما جرى آنذاك دفع بمؤيديه إلى انتخابه كي يتصدر المشهد الجزائري باقتدار.[1]

المطلب الثاني: نتائج القوى غير الدستورية:

وأكد بن فليس في رسالة صوتية مسجلة أن القوى غير السدتورية إستولت على الإقتصاد الوطني وهيمنت على القرار الرئاسي، ما أفرز مخاطر يمكنت لخصها السياسي في مايلي:

– أخذت القوى غير الدستورية حوالي 80 بالمائة من المشاريع الحكومية، استولى عليها 5 أو 6 رجال أعمال

– استفادت هذه القوى من قروض من البنوك العمومية بدون ضمانات، ما يعني استيلاءها على أموال الشعب.

– احتكارها للتجارة الخارجية من خلال فوترة مزورة، ما تسبب في رفع فاتورة الإستراد إلى 30 بالمائة.

– تحكمت القوى غير الدستورية في جهاز الجمارك، حيث اكد بن فليس أن المسؤولين الجمركيين ليسوا مسؤولين عن ذلك، بل تلك القوى سيطرت على الجهاز من أجل اللعب بالاقتصاد الوطني وتحديدا التجارة الخارجية.

– تقييد الجهاز القضائي، من خلال نسج علاقات تهيمن عليه، حيث جسدت مبدأ "اللاعقاب" أي ارتكاب جرائم مالية دون عقابهم.

– حاولت بكل قواها تغيير القوانين التي تخدم الشعب، ببنود ومواد في صالحها وهذا عن طريق البرلمان.

وشدّد بن فليس أن النقاط الست السالف ذكرها،تؤكد على أن القوى غير الدستورية أرادت تَمَلُّك الجزائر لوحدها، وتمرير كل مخططاتها في ربح المال الفاسد، وهو الأمر الذي جعلها تفكر في الهيمنة على القرار السياسي، ويتضح ذلك في تلك التعيينات التي كانت وراءها، دخول البرلمان، السيطرة على الحكومة عن طريق الأموالوالنفوذ المسيطر على المال العام، وشراء كل الذمم الضمائر، يقول بن فليس.وتابع رئيس الحكومة الأسبق:"القوى غير الدستورية تمكنت من السيطرة كليا على الدولة في نهاية العهدة الرابعة، وفكرت في البقاء

[1] ستيفن م. ديلو ،التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، مرجع سابق، ص 80.

في مراكزها خلال عهدة خامسة، أرادتها أن تكون ملكها بإسم رجل مريض يتيح لها فرصة السيطرة مكانه، إلا أن الشعب خرج للشارع وأبطلال عهدة الخامسة ثم تمديد الرابعة التي أراتها تلك القوى لنفسها."

وشدّد في الأخير بن فليس على أن القوى غير الدستورية هي من أوصلت الجزائر إلى هذا الوضع، فيما أشاد بالشعب الجزائر بعدما أبطل كل المخططات.

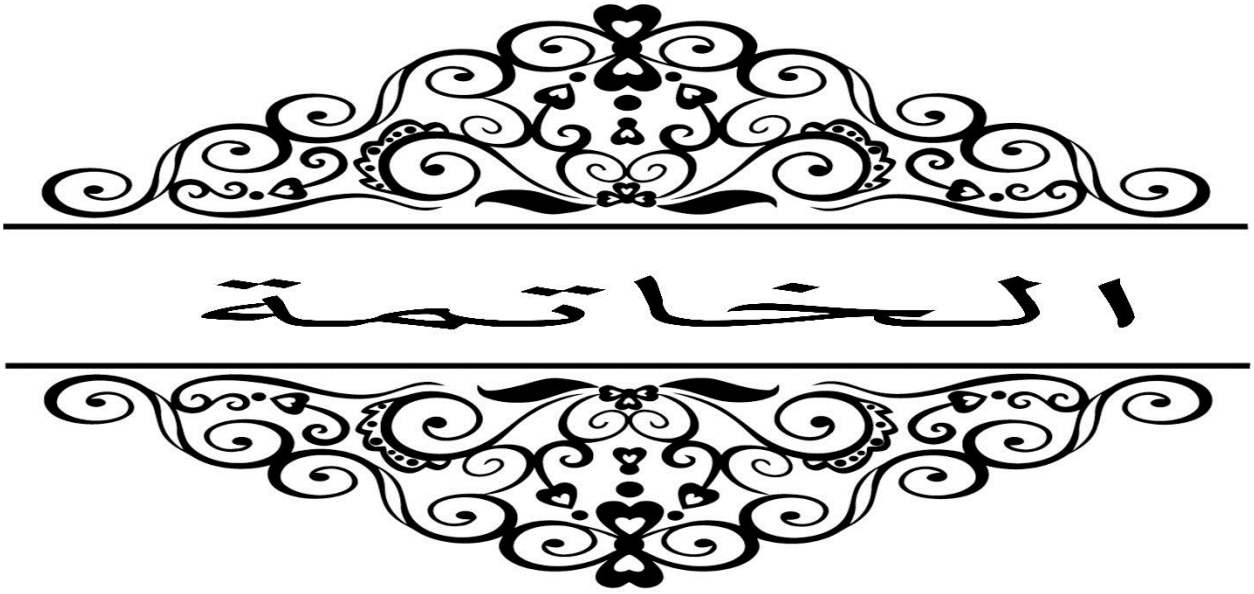
الخاتمة

الخاتمة:

مما سبق يتضح أن الدولة العميقة، كيان حقيقي وليس خرافي كما ادعى البعض، وأنها تظهر في حالات الضعف والتحول غير المكتمل، بحيث تنشأ علاقة عكسية بين الدولة القائمة والدولة العميقة، فكلما ضعفت الدولة القائمة قويت الدولة العميقة، والعكس صحيح. ولا سبيل إلى إضعاف قوة الدولة العميقة إلا بالحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية، وتبني سياسات تنموية عادلة، وتطبيق القانون على الجميع، والتمسك بالشفافية والمحاسبة والمساواة في الحقوق والواجبات، كل ذلك من شأنه أن يضعف قوة الدولة العميقة.

ومن النتائج المتوصل اليها:

– ان مصطلح الدولة العميقة ظهر لاول مرة في تركيا، اما مصطلح القوى غير الدستورية فقد ظهر في الجزائر على يد علي بن فليس.

– ان القوى غير الدستورية كيان موجود في الدول العربية في كافة المؤسسات الرسمية يف الدولة.

– ان القوى غير الدستورية عززت سيطرتها على صلاحيات أخذ القرار والتنفيذ في الدولة ونجحت في ايجاد الفراغ وفي اسكات النخب واستبدالها بساحة سياسية وبمجتمع مدني ممول.

– أن للقوى غير الدستورية وجهان الاول معلن وظاهر ويتمثل في شخصيات ورجال دولة يتبؤون مواقع ومناصب سياسية ونخبوية متقدمة وشخصيات في مؤسسات الدولة المختلفة، والوجه الآخر فهو وجه خفي وغير معلن وهو مسؤول عن تحريك اذرع الدولة العميقة المعنية والمتغلغلة في مؤسسات الدولة الأساسية لتنفيذ المخططات المرسومة بأياد خفية تعمل بشكل متناغم ومسيطر عليه.

– القوى غير الدستورية تعتمد في المقام الأول على العنف أو التهديد بالعنف (مثلا في شكل انقلاب عسكري، أو تصفية جسدية، أو إشاعة الفوضى في المجتمع) وتبرر سلوكها بالحفاظ على الأمن القومي.

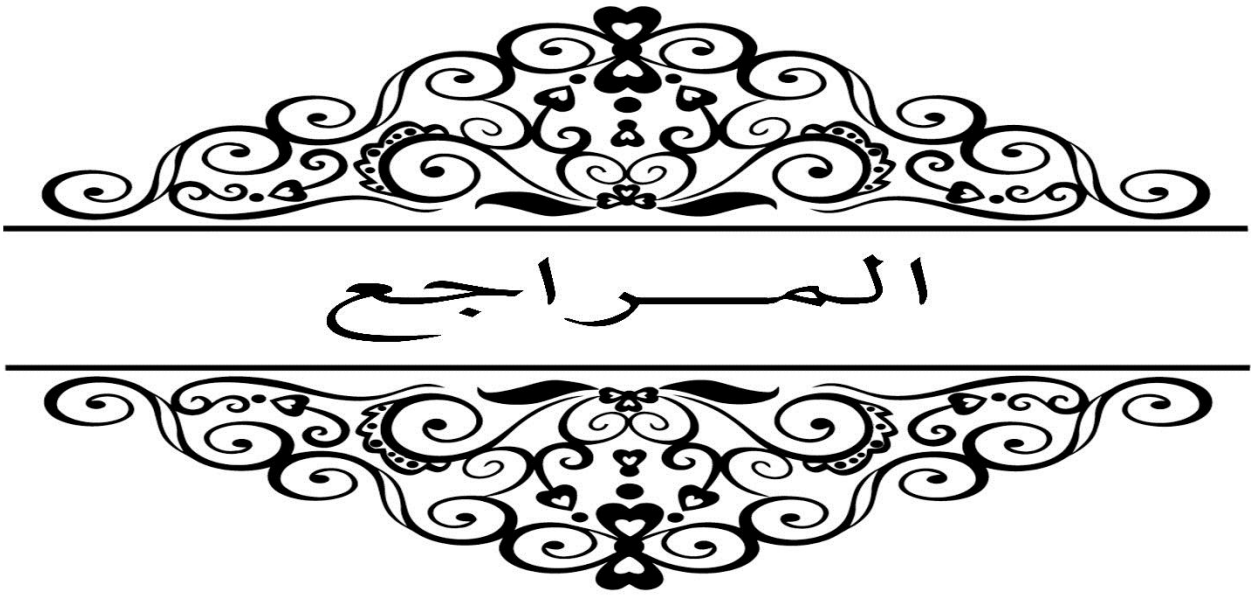
المـــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1-الكتب:

- ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2004.

- إبراهيم العجلوني، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر القاهرة، 1999.

- أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، 2004.

- أحمد ولد دادة وآخرون ،الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2002.

- أسامة الغزالي حرب وآخرون (محررون)، النظام العربي في بيئة دولية متغيرة، أعمال المؤتمر الإستراتيجي العربي الثاني،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة ،1989.

- الطاهر بن جلون ،الشرارة، انتفاضات في البلدان العربية ويليها بالنار، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، المغرب ،2012.

- العربي صديقي ،إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

- آندرو رينولدز وآخرون ،أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ترجمة أيمن أيوب، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ستوكهولم: ،2007.

- برهان غليون ،المحنة العربية: الدولة ضد الأمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.3، بيروت، 2003.

- توفيق المديني ،المجتمع المدني والدولة السياسة في الوطن العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1997.

– ثناء فؤاد عبد الله ،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، بيروت، 2004.

– جلال يحيى ،العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف، القاهرة 1980.

– جميل مطر، علي الدين هلال ،النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.7، بيروت، 2001.

– حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2005.

– حسين عبد الحميد أحمد رشوان ،التنمية: اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا ،بشريا، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2009.

– حليم بركات ،المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.6، بيروت، 1998.

– حمدي عبد الرحمن ، إفريقيا و تحديات عصر الهيمنة أي مستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

– حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة ،2004.

– خلدون حسن النقيب ،الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر–دراسة بنائية مقارنة– مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2004.

– خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة لتجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2003.

– خير الدين حسيب، مستقبل الأمة العربية: التحديات...والخيارات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط.2، بيروت، 2002.

– سالي سالم، آفاق الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2011.

- ستيفن م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة فريال حسن خليفة، مكتبة مدبولي، القاهرة ،2008.

- سعاد الشرقاوي ،النظم السياسية في العالم المعاصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ،2007.

- سعد مظلوم ،الانتخابات ضمانات حريتها ونزاهتها: دراسة مقارنة، دار دجلة، عمان ، 2009.

- سليمان محمد الطماوي ،التطور السياسي للمجتمع العربي، دار الفكر العربي، ط.2، القاهرة، 1966.

- صالح السنوسي ،إشكالية المجتمع المدني العربي: العصبة والسلطة والغرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهر، 2012.

- صامويل هنتنغتون ،الموجة الثالثة و التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة : عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ط.1، الكويت ، 1993.

- صباح محمود محمد ،الأمن القومي العربي، جامعة بغداد، بغداد: 1981.

- صلاح سالم زرتوقة ،أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في الأساليب ، مكتبة مدبولي، ط.2، القاهرة، 1993.

- عاصم الدسوقي ،عـوامل الوحدة والتفكك العربي: إطار عام، مؤسسة ابن خلدون طباعة . نشر. توزيع ، القاهرة، 2001.

- عبد الإله بلقزيز، المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2001.

- عبد الباسط عبد المعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2005.

- عبد الغفار رشاد القصبي ،التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، الكتاب الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط.2، جامعة القاهرة، 2006.

- عبد الله الأحمدي، الدستور وحقوق الإنسان وقيم الجمهورية، جريدة الحرية، سلسلة كتب ثقافية، تونس، 2009.

- علي الدين هلال، نيفين مسعد،النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000.

- علي أومليلي ،الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت، 2001.

- علي خليفة الكواري ، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005.

- علي ليلة ،تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة، 2000.

- لاري دايموند (محرر)، مصادر الديمقراطية: ثقافة الجموع أم دور النخبة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، بيروت،1994.

- مازن حسن ،تحديات دول الربيع العربي في مراحل الانتقال، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية RCSS القاهرة، د.ت.ن.

- مالك بن نبي ،شروط النهضة، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق ،1984.

- متروك الفالح ،المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2002.

- مجموعة من الباحثين ،آفاق الديمقراطية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية ، دار المستقبل العربي القاهرة،1991.

- محمد الميلي ، المغرب العربيين حسابات الدول ومطامح الشعوب، دار الكلمة للنشر، ط.1، بيروت، 1981.

- محمد عبد الباقي الهرماسي ،المجتمع والدولة في المغرب العربي: مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي محور الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1987.

- محمود الأقداحي ،الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2009.

- مصطفى الخشاب، النظريات والمذاهب السياسية، مطبعة لجنة البيان العربي، ط2، القاهرة، 1958.

– مصطفى عثمان إسماعيل، الربيع العربي... ثورات لم تكتمل بعد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013.

– مصطفى كامل السيد ، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.

– منير الحمش ،الاقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح، التنمية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

– ناجي علوش ،الديمقراطية المفاهيم والإشكاليات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.ت.

– نبيلة عبد الحليم كامل ،الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة ،1982.

– نجيب غلاب ،لاهوت النخب القبلية: تقديس الشيخ ولعن الدولة، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ، بيروت 2010.

– نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دار القارئ العربي، القاهرة ،1993.

–أمارتيا صن: الهوية والعنف وهم المصير الحتمي، ترجمة سحر توفيق، عالم المعرفة، يونيو، الكويت 2008م.

–إياد ضاري محمد الجبوري: إدارة الأزمات الدولية، ط1 ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016م.

–بوتومور: النخبة والمجتمع، ترجمة جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972م.

–تشارلز تيللي ،الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت ،2010.

–جبار علاوي: الاتصال السياسي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م.

–عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، 1990م.

–فواز طرابلسي: الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان ط1، دار الساقي، بيروت، 2015م.

-نيقولو ميكافيلي: مطارحات ميكافيلي، تعريب خيري حماد، ط 3، دار الافاق الجديدة، بيروت، فبراير 1982م.

2-المجلات:

- المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، سلسلة أفاق مغربي، سراس للنشر، تونس، 1995 .

- حسن نافعة، مقدمة في علم السياسة: الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ج.1، 2002/2001.

- حمدي عبد الرحمن ،إفريقيا والقرن الواحد والعشرون-رؤية مستقبلية، مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1997.

- عطاء محمد صالح، فوزي أحمد تميم ،النظم السياسية العربية المعاصرة، منشورات جامعة قاريونس، ج.1، بنغازي، 1988.

- نيفين عبد المنعم مسعد، التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث و الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ، 1993.

-الشيخ عمران حسين: محاضرة بجامعة تاناقا الدولية في كوالالمبور، ماليزيا، 2011م.

الملخص:

تأتي هذه الدراسة محاولة لفهم مصطلح القوى غير الدستورية في ضوء تزايد استخدام المصطلح في الادبيات والتحليلات السياسية وخصوصا في مجال الدراسة المقارنة وتحديدا عند دراسة حالات متعددة من النظم السياسية، ومن خلال تحليل الادبيات التي يستخدم فيها هذا المصطلح، يتضح أن الغموض يكتنف مفهموم القوى غير الدستورية اذ يعرف بطرق متباينة ويستخدم بأشكال متعددة، ما يجعله يحمل دلالات مختلفة تنطلق هذه الدراسة من نظرة نقدية للمفهوم، وتفترض أن ضبابية تعريفه تشتمل على عنصري الخفاء والمؤامرة، من جهة، وفضفاضية استخداماته في نظم السياسية متنوعة (ديمقراطية وشبه ديمقراطية وسلطوية)، من جهة ثانية، تجعلان منه أداة تحليلية غير مفيدة، أو غير قادرة على توسيع المجال المعرفي العلم السياسة المقارنة. ولاثبات ذلك تتبع الدراسة استخدامات مفهوم القوى غير الدستورية، لتظهر التباينات، وتبرهن على صحة افتراضها. وتقوم بعد ذلك بمحاولة لضبط المفهوم.

كلمات مفتاحية: القوى غير الدستورية، الدولة العميقة، الحكومة العميقة.

Résumé:

Cette étude vient comme une tentative de comprendre le terme forces inconstitutionnelles à la lumière de l'utilisation croissante du terme dans la littérature politique et l'analyse, en particulier dans le domaine de l'étude comparative, en particulier lors de l'étude de plusieurs cas de systèmes politiques, et à travers l'analyse de la littérature dans laquelle ce terme est utilisé, il devient clair que l'ambiguïté entourant le concept de forces inconstitutionnelles Comme elle est connue de différentes manières et est utilisée sous de multiples formes, ce qui lui confère des connotations différentes, cette étude découle d'une vision critique du concept et suppose que l'ambiguïté de sa définition comprend les éléments d'invisibilité et de complot, d'une part, et le caractère silencieux de ses utilisations dans divers systèmes politiques (démocratiques et semi-démocratiques) Pli autoritaire), deuxième main, un outil d'analyse qui font l'est pas utile, ou ne peut

pas élargir le champ de la politique comparée des sciences cognitives. Pour le démontrer, l'étude suit les utilisations du concept de forces inconstitutionnelles, pour montrer les variations et démontrer la validité de leur hypothèse. Elle tente ensuite de définir le concept.

Mots-clés : forces inconstitutionnelles, état profond, gouvernement profond.

الفهرس:

مقدمة:.....أ

المبحث الاول: ماهية الدولة العميقة.....6

المطلب الأول: تعريف الدولة العميقة.....6

المطلب الثاني: أدوات الدولة العميقة: 10

المبحث الأول:طبيعة السلطة وتطور الابنية الدستورية: 12

المطلب الأول: طبيعة السلطة ومصادر شرعيتها: 12

المطلب الثاني: تطور الأبنية المؤسسية والدستورية في الدول العربية:.....17

المبحث الثاني: الخبرة الدستورية للبلدان العربية:.....19

المطلب الاول: اقسام الدستور في الدول العربية: 19

المطلب الثاني: خصائص الأنظمة العربية: 22

المبحث الاول: القوى غير الدستورية في الجزائر:.....33

المطلب الاول:ظهور القوى غير الدستورية في الجزائر: 33

المطلب الثاني: توجيه القوى غير الدستورية للسياسية الجزائرية: 39

المبحث الثاني: اثر ونتائج القوى الدستورية على السياسة الخارجية 44

المطلب الاول: أثر القوى غير الدستورية على السياسة الجزائرية: 44

المطلب الثاني: نتائج القوى غير الدستورية: 46

الخاتمة: 49

قائمة المصادر والمراجع: 52

الفهرس: 60